

مركز الدراسات العربي - الأوروبي
CENTRE D'ETUDES EURO ARABE

النظرية الاسرائيلية في التفاوض

الدكتور هيثم كيلاني







النظرية الاسرائيلية
في التفاوض

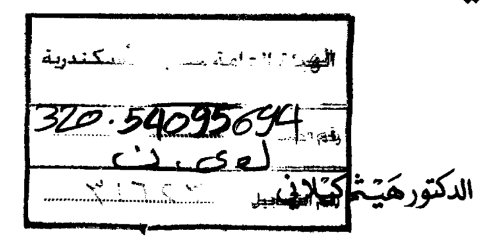
الأراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن رأي مركز الدراسات العربي - الأوروبي



مركز الدراسات العربي - الأوروبي

CENTRE D'ETUDES EURO ARABE

النظرية الاسرائيلية في التفاوض



الدكتور هيثم كيلاني

بحوث استراتيجية (١)

توزيع دار الرازي ومؤسسة الأبحاث العربية
لبنان ـ بيروت ـ ص. ب: ١٣٥١٢٧
هاتف: ٨١٠٠٥٥ ـ ٨١٠٠٥٦
فاكسميلي: ٨٠٤٢٥٧

المحتويات

تقديم: المشروع الصهيوني من الفعل العسكري إلى استراتيجية التفاوض

الدكتور علاء طاهر(*)

طيلة القرن العشرين لم يولد مشروع سياسي نجح في تحقيق نفسه على أرضية الواقع وبلوغ أهدافه كاملة إلا المشروع الصهيوني. أما المشاريع السياسية والايديولوجية الخاصة بشعوب ودول أخرى فلم تجد نتيجة لها غير الإخفاق الكامل، أو، أحياناً، إخفاقاً يقترب من حدود الكارثة.

أما في حالة المشروع الصهيوني فقد كان الوضع مختلفاً، إذ حدث شيء كالمعجزة على صعيد الفترة الزمنية. ففي عام ١٨٩٧ عقد صحفي يهودي اسمه تيودور هرتزل مؤتمراً صغيراً في جنيف أسماه المؤتمر الصهيوني الأول. وكان هدف هذا المؤتمر خلق فكرة ومشروع إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وفي عام ١٩٦١ أصبح هذا

(*) المدير العلمي لمركز الدراسات العربي ـ الأوروبي.

الوطن القومي الذي اسمه إسرائيل دولة نووية هي القوة النووية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط[١].

بين عامي ١٨٩٧ و١٩٦١ أمد زمني قصير مداه أربعة وستون عاماً. وهي فترة قصيرة في حياة الشعوب والدول، كان المشروع الصهيوني خلالها قد حقق دولة له عام ١٩٤٨ (أي بعد واحد وخمسين عاماً على أول مؤتمر صهيوني. ثم أصبحت هذه الدولة قوة نووية بعد أربعة وستين عاماً).

فكرة تنبثق من العدم الجغرافي ـ السياسي لتتحول إلى دولة لها كيانها السياسي الواقعي وسلاحها النووي. هذه هي المعجزة، لأن المشروع الصهيوني قد تحقق أيضاً في فترة تاريخية من أكثر فترات القرن العشرين اضطراباً وانطواء على التغيرات الراديكالية التي مست بشكل جذري خارطة بلدان العالم كافة، هذه الفترة هي فترة الحرب العالمية الأولى ثم مرحلة مابين الحربين، ثم حقبة الحرب الباردة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥.

مفردة «المعجزة» هنا تكون ذات دلالة مضاعفة لأنها تعني بأن قادة المشروع قد نجحوا من خلال فعالية سياسية منظمة وعقلانية بأن يتجاوزوا كثبان المتغيرات الجديدة وحواجزها واعتراضاتها خلال هذه الفترة المكتظة بالأحداث والنزاعات العالمية خلال القرن العشرين. فقبل أن تكون الدولة دولة وقبل أن يغدو الحلم الطوباوي واقعاً شاخصاً بقوة موضوعية، لا بد أن تكون هناك إدارة منهجية في قمة الادراك العقلاني لتشابكات الواقع المعيق لتحقيق فرضيتها أو مشروعها الفرضي[٢].

---

(١) بعض الباحثين يرجحون امتلاك إسرائيل للسلاح النووي عام ١٩٥٨.

(٢) انظر كتاب آلان تايلر مدخل إلى إسرائيل وكذلك انظر كتاب يوري ايفانوف المعنون احذروا الصهيونية.

وهنا ينبغي أن تُطرح المسألة بعيداً عن التصورات التقليدية لمنطق القوة، أي التصورات التي تُرجع عنصر قوة الدولة وقوة المشروع السياسي إلى قوة الجيش وقوة المنظومة العسكرية التي تمتلكها الدولة. إن مثل هذا التصور الذي يشيد نظرياً قوة المشروع السياسي أو الدولة على المؤسسة العسكرية قد أخفق في أبرز مثال ميداني له متمثلاً بالقوة العسكرية الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية التي كانت تتفوق عُدّة وتنظيماً، وعدداً أحياناً على كافة جيوش الدول العظمى الأخرى مجتمعة[٣]. غير أن هذه القوة المتفوقة للجيش الألماني لم تفلح في تحقيق المشروع النازي الهادف إلى الهيمنة على أوروبا، وبالتالي على العالم عبر هيمنته وتفوقه على القوى الاستعمارية الكبرى أولاً ليحل محلها في الهيمنة على مناطق نفوذها.

الجدلية التي تقبع هنا فيما وراء حقيقة قوة الجيش الاسرائيلي هي جدلية سياسية ـ دبلوماسية يساعد العمل العسكري على تقدم خطواتها نحو الهدف دون أن يكون الجيش هو العامل الحاسم الوحيد في تحقيق الهدف، بل تغدو الفعالية العسكرية هي العامل المواكب لمسار أكثر أهمية داخل مسارات تحقيق المشروع ألا وهو الفعل الدبلوماسي وفي مقدمته عملية التفاوض كمحور ومنوال للدبلوماسية بمفصليها العضويين الأساسيين وهما تقنية التكتيك التفاوضي، ثم المراحل التراتبية التدريجية للاستراتيجية السياسية المواكبة للفعل العسكري والناتجة عنه كمعطى في آن واحد.

---

(٣) انظر الكتب التالية حول الفكر العسكري الألماني والجيش الألماني:

- O. Carrias: *La pensée militaire Allemande*, Paris 1948.
- Redlich, Frith: *The German military onterepriser and his Work Force*, Wiesbaden 1964.

إن تحقيق المشروع الصهيوني لهدف بناء دولته عبر فترة زمنية قياسية قد انبثق عن طريق فعل آخر غير فعل القوة العسكرية الا وهو، وبالدرجة الأولى، العمل الخاص بالاستراتيجية السياسية - الدبلوماسية التي يكوّن التفاوض المفصل المحوري في ديناميته التي تقود نحو الهدف.

وقبل الدخول بتفصيل إلى دينامية هذه الفعالية التفاوضية التي خلقت الكيان الواقعي للمشروع الصهيوني، يمكن استدعاء اخفاقات المشاريع السياسية الأخرى، سواء الكبيرة منها أو الخاصة بالقضايا التحررية في العالم الثالث التي طرحت خلال القرن العشرين للتدليل على خطورة الافتقار إلى استراتيجية دبلوماسية - سياسية هذه المشاريع يكون عمادها التفاوض، أو دبلوماسية خاصة تقوم بدور المكمل للعمل العسكري.

المشاريع السياسية التي واجهها الإخفاق كان مشروع ألمانيا النازية المتفوقة على العالم الأوروبي. لقد أخفق المشروع الألماني مرتين الأولى خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) والثانية خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) حيث قُسِّمت المانيا وأضعفت.

المشروع الكبير الثاني هو مشروع الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي وتعميمها عالمياً للقضاء على المعسكر الرأسمالي «وإقامة دولة اشتراكية عالمية متأسسة على المبادئ الماركسية - اللينينية. وكانت البدايات الزمنية التي أعقبت ثورة تشرين الأول (اكتوبر) في الاتحاد السوفييتي على الرغم من أن الاشكاليات التطبيقية الجوهرية التي صحبت قيام الثورة، كانت تُنبئ ببناء نظام اشتراكي في الاتحاد السوفييتي يمكنه أن يكون نموذجاً لتجارب أخرى لولا وصول ستالين إلى السلطة. لقد دمر المشروع الماركسي - اللينيني مما أدى إلى انهيار

المشروع الاشتراكي السوفييتي في بداية التسعينيات بسبب تراكمات المرحلة الستالينية وسقوط الاتحاد السوفييتي بعد ذلك في فخ السلسلة الطردية لسباق التسلح التي قادتها الولايات المتحدة إلى ذروتها التقنية المتقدمة من خلال مبادرة الدفاع الاستراتيجي التي أعلنها ريغان، هذه المبادرة التي عرفت بـ «حرب النجوم»، التي لم يقو الاقتصاد السوفييتي على متابعتها والدخول معها في سباق تسلحي تقني جديد. مما أدى إلى سياسة الانفراج النهائي التي قادها غورباتشوف وبعد ذلك انهيار الاتحاد السوفييتي ومشروعه الاشتراكي العالمي.

وهنالك مشروع كبير ثالث قد أخفق خلال القرن العشرين هو مشروع بريطانيا التي أرادت أن تكون هيمنتها الاستعمارية على العالم الهيمنة الأولى والأقوى بين الهيمنات الأخرى للدول الكبرى سواء الكلاسيكية منها (فرنسا وإسبانيا) أو القوى الجديدة الناهضة بعد الحرب العالمية الثانية (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأميركية). إلا أن هذا المشروع البريطاني قد أجهض وتراجع بعد الحرب العالمية الثانية وبعد نهوض قوة عالمية جديدة هي الولايات المتحدة الأميركية التي حلت محل بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط وفي مناطق النفوذ البريطاني، التي كانت سابقاً، ولعدة، قرون تحت سيطرة «الامبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس».

وإذ انبثق منظور المقارنة مرة أخرى مع مدى نجاح المشروع الصهيوني، فإن الحقيقة العينية التي ستنبثق للعيان هي أن المشاريع السياسية الأخرى الخاصة بدول العالم الثالث قد أخفقت أيضاً مثل مشروع «الوحدة العربية» ومشاريع أخرى خاصة ببلدان أمريكا اللاتينية وحركة التحرر فيها. والذي يبقى شاخصاً في نجاحه الكلي خلال القرن العشرين هو المشروع الصهيوني فقط. ومن هنا يصدر التساؤل

حول طبيعة الديناميات التي حققت النجاح الكامل لهذا المشروع. هل هي القوة العسكرية؟ وبالضرورة فإن الاجابة سوف تكون بالنفي، لأن إسرائيل لم تحقق خلال كل انتصاراتها العسكرية على العرب انتصاراً حاسماً يهزمهم بشكل كلي. إذ يبقى للدبلوماسية الدور الأول في تحقيق هذا النجاح. وعصب الدبلوماسية الأول والمحوري هو استراتيجية التفاوض.

البحث الذي يقدمه مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي للقارئ اليوم هو بحث أصيل، بحث كاشف يتوصل إلى دقائق الأمور وبناها الحركية داخل الصراع العسكري السياسي بين طرفين، ومؤلف البحث، الدكتور هيثم كيلاني، هو واحد من أهم الباحثين الاستراتيجيين في العالم العربي الذين عملوا على موضوع الصراع العربي الاسرائيلي لمدة سنوات طويلة. وهو مؤلف لأهم كتاب في هذا الموضوع «الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الاسرائيلية»[٤]، الذي يُعتبر مصدراً تأسيسياً في هذا الموضوع. وفي بحثه الذي نقدمه الآن «النظرية الاسرائيلية في التفاوض» يكشف هيثم كيلاني مفصلاً محورياً أساسياً داخل عملية الصراع بين البلدان العربية وإسرائيل. مفصل ما ورائي، خلفي وخفي هو الذي تحكّم باستثمار إيجابي للنصر العسكري الذي حققته إسرائيل ضد العرب عدة مرات. فخلف أصداء المعارك والحرب تقف حركية تكميلية ماورائية تنجز بشكل سياسي ما تطرحه السياقات التراتبية للفعل اللوجستي داخل ميدان المعركة. ويكون محور هذا العمل التكميلي هو التفاوض.

---

(٤) الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الاسرائيلية. مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٩٢.

لقد كانت إسرائيل دوماً تحرص على تحقيق النصر العسكري المحدود، ثم تتبع ذلك بوقف لإطلاق النار، وتبدأ عملية تفاوض فتقوم القيادة الاسرائيلية في إغراق المقابل بالتفاصيل، وتبدأ بمناقشة التفاصيل، وتحقق نصراً سياسياً ينسى القضايا الكبرى ليطرح بدلها تفاصيل هامشية بالنسبة إلى الخصم (أي العرب)، ثم تبدأ مرحلة عسكرية جديدة، ثم نصر عسكري محدود ثم مفاوضات وإغراق في التفاصيل ثم كسب سياسي لإسرائيل من خلال المفاوضات... وهكذا حتى تحقيق الهدف وهو تكوين كيان الدولة الصهيونية[٥].

وهذا البحث يكشف عنصراً دقيقاً داخل هذه العملية الشاملة العامة للصراع العسكري والسياسي بين الدول العربية وإسرائيل. إنه بحث في نظرية التفاوض الاسرائيلية بكل أركانها: تكتيكها، بنيتها، ركائزها، مسارها، لااخلاقيتها، مراوغتها، عقلانيتها أو «لاعقلانيتها» بالنسبة إلى الخصم...

إنه بحث يقدم نفسه بنفسه لأنه كشف علمي جديد عن دور الاستراتيجية الدبلوماسية في تحقيق النصر لطرف أو لدولة ما، وإن المحور الأساسي لكل استراتيجية دبلوماسية هو التفاوض. وداخل هذا المحور يجول هذا البحث الذي نقدمه إلى القارئ العربي اليوم والمكتوب من قبل أحد أهم الباحثين العرب في هذا الموضوع. ويأمل مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي أن يكون من خلال تقديمه لهذه الدراسات الأصيلة قد سد فراغاً لم تتناوله الدراسات، من قبل، في موضوع الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وهذا هو أملنا. والله الموفق.

---

(٥) انظر: «المنطق الضمني للصراع» في كتاب الخصوصية الاستراتيجية للعالم العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٩٢. ص ص ٩٧ ـ ١٤٠.

المقدمة

ولد الفكر الصهيوني مفاوضاً، مساوماً، مبتزاً. وكان يفاوض مستنداً إلى «مبدأ الأمر الواقع». ويرفع الحد الأقصى من مطالبه، أو يخفض الحد الأدنى منها، بقدر ما يسمح الأمر الواقع بذلك، وبقدر ما ينشئ الأمر الواقع من «حق». إن هذا التسلسل في جدلية الفكر الصهيوني: الهدف، الأمر الواقع، الحق الذي ينشئه الأمر الواقع، يشكل عماد النظرية الصهيونية في التفاوض، تلك النظرية التي استمرت، وتطورت، ونمت، وتكاملت، حينما أصبح لديها وسيلة جديدة، هي «إسرائيل» التي خلقتها الحركة الصهيونية ـ بالتعاون مع قوى دولية كبرى ـ لتكون أبرز إنجاز من إنجازاتها في ميدان «الأمر الواقع».

وهكذا ولدت إسرائيل ومعها «نظرية في التفاوض». وهي نظرية ليست فريدة في نوعها، فالتفاوض ولد مع أول اختلال نشأ بين إنسانين أو تجمعين بشريين. ولكنها نظرية متميزة، وذات خصائص مستمدة من طبيعة الحركة الصهيونية، ثم من طبيعة «إسرائيل»، الدولة التي تأسست على الغزو والاحتلال والتوسع، ثم على ترسيخ «حقوق ـ إنجازات» يخلقها «الأمر الواقع». ولقد استمر تراكم تلك «الحقوق ـ الانجازات» منذ نشوء الحركة الصهيونية في

المؤتمر الصهيوني الأول (بال، سويسرا، ١٨٩٧) بقيادة ثيودور هرتزل، حتى يومنا هذا.

قضى هرتزل حياته (١٨٦٠ ـ ١٩٠٤) وهو «يفاوض» من أجل الحصول على وثيقة ترخص لحركته استعمار فلسطين. وحتى تستطيع الحركة الحصول على هذا المطلب، بادرت إلى تكثيف تسللها إلى فلسطين، وزيادة المستعمرات والهجرة اليهودية، حتى إذا أصبح «الأمر الواقع» كافياً لإنشاء «حق»، حصلت على الوثيقة المنشودة في وعد بلفور (١٩١٧). ثم ما لبث هذا الأمر الواقع أن توسع ونما، فتحول وعد بلفور إلى التزام دولي في صك الانتداب البريطاني على فلسطين بموافقة عصبة الأمم (١٩٢٢). وطوال هذه المرحلة كلها، كان المفاوض الصهيوني يجوب عواصم العالم، بدءاً من الباب العالي العثماني، إلى الدول الأعضاء في العصبة، حتى إذا حل العام ١٩٤٧، استطاعت الحركة الصهيونية ـ بالتعاون الجذري الفعال مع بعض الدول الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية ـ أن تشرعن «الأمر الواقع» الذي أنشأته في فلسطين، بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحد، هو قرار التقسيم (القرار ١٨١، ٢٩/١١/١٩٤٧).

ويمثل مبدأ «الأمر الواقع» العمود الفقري للنظرية الاسرائيلية في التفاوض. ذلك أن العمل الصهيوني نفسه، ووليدته إسرائيل التي خلفته، تميزا بأنه دون «الأمر الواقع» لم يكن لهما قط أن يفاوضا على شيء. فقد كان على الحركة الصهيونية، خلافاً لحركات التحرر القومي في التاريخ المعاصر، أن تنقل جماعات من الناس من مختلف أرجاء العالم إلى نقطة تجمّع واحدة، وتوطينهم فيها. إن استقدام إنسان واحد وتجذيره في موطئ قدم من أرض ليست له، يحتاجان إلى تأسيس «أمر واقع». وإذا كانت العمليات الاستعمارية الاستيطانية الأخرى قد

ارتبطت ببلد أم (مثل فرنسا ـ الجزائر)، فإن الاستيطان الصهيوني في فلسطين لم يكن له أم من نوعه، وإنما من نوع آخر، هو الاستعمار الغربي. يضاف إلى ذلك أن الحركات الاستيطانية اتجهت، بمعظمها، إلى العالم الجديد (أميركا)، في حين اتجهت الصهيونية إلى قلب العالم القديم، بما فيه من كثافة بشرية وزخم تاريخي.

وحينما قامت إسرائيل كان عليها أن ترسخ ما أنشأته الحركة الصهيونية من «أمر واقع ـ حق»، وأن تنشئ «وقائع جديدة ـ حقوقاً» تتلاءم مع الدولة الوليدة وأهدافها التي ورثتها من الحركة الصهيونية. ويمكن القول ان إسرائيل تعمل اليوم، من خلال نظريتها في التفاوض، لترسيخ تلك «الوقائع الجديدة ـ الحقوق» وتوظيفها لأهدافها، وهي وقائع تراكمت على مدار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، طوال نصف قرن تقريباً.

لا شك في أن هذه الانجازات التي حققتها الحركة الصهيونية، ثم إسرائيل، طوال مئة عام من العمل، وبخاصة في استعمال «التفاوض» سبيلاً لترسيخ «الانجاز» لأنه «أمر واقع ـ حق»، يعني أن ثمة نهجاً تميز به «العمل التفاوضي» الاسرائيلي، وتكونت مقوماته من خصائص ولدت من الفكر السياسي الصهيوني ـ الاسرائيلي، ومن أخلاقه وسلوكه وأهدافه وتجاربه. وهو ما يشكل «النظرية الاسرائيلية في التفاوض».

وبالرغم من أن الأهداف و«الانجازات ـ الحقوق» والبيئات الدولية والاقليمية قد تعرضت لتغيرات جذرية وكثيرة منذ مئة عام حتى اليوم، أي منذ ولادة الحركة الصهيونية حتى ترسخ إسرائيل دولة عضواً أصيلاً في منطقة الشرق الأوسط، ذات حدود آمنة وعلاقات طبيعية مع دول المنطقة، لم تتعرض النظرية الاسرائيلية في التفاوض

للتغير بمثل ما تعرضت العوامل المحيطة بها. فقد ظل جوهر النهج الاسرائيلي في النظرية مستقراً ثابتاً ـ بصورة عامة ـ في معظم الحالات.

لقد سيطر مفهوم «أمن إسرائيل» على التفاوض الاسرائيلي سيطرة واضحة شاملة، حتى ان هذا المفاوض استباح قواعد القانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة والمفاهيم والأخلاق العامة متذرعاً بمفهوم الأمن، ومستخدماً إياه في أحيان كثيرة استخداماً تعسفياً وعشوائياً وعدوانياً من أجل أن يصل إلى أغراضه.

ومن هذا القبيل، فسرت إسرائيل عبارة «الحدود الآمنة» في القرار ٢٤٢ تفسيراً يبيح ويبرر لها القيام بفعلين: ضم أراض احتلتها في حرب ١٩٦٧، وتحديد حدود تقع وراء حدودها الجغرافية وتراها إسرائيل بأنها هي وحدها التي تحقق لها الأمن. وهنا نشأت نظرية العمق الاستراتيجي الذي يجهد المفاوض الاسرائيلي لتحقيقه من خلال توسيع مدى ذلك العمق ليتفاعل ويتطابق مع مفهوم السيطرة والهيمنة والتدابير الأمنية (مثل المناطق المجردة من السلاح، والمناطق ذات التسلح الخفيف، ومراقبة التسلح، والانذار المبكر، وغيرها)، وليتسلح بوسيلتين: السلاح النووي الرادع ـ وهو سلاح تنفرد إسرائيل باحتكاره وتمنع أية دولة عربية من حيازته ـ والتفوق العسكري الاسرائيلي.

في ضوء هذه القراءة لأمن إسرائيل، ذلك الأمن الذي يشكل الهدف الأسمى لنظرية التفاوض، عمل المفاوض الاسرائيلي في جميع مراحل المفاوضات، وعلى مختلف المسارات، وعلى امتداد عمر الصراع.

تهدف هذه الدراسة إلى استخلاص المعالم الرئيسية للنظرية الاسرائيلية في التفاوض، فتحللها بأكبر قدرٍ من الإيجاز، دون أن تقوّمها أو تحكم لها أو عليها. وتعتمد، في التدليل والبرهان، على الاستقراء التاريخي لبعض الأحداث والوقائع. وإذا كانت معالم النظرية الاسرائيلية في التفاوض تبدو أكثر وضوحاً إذا ما قورنت بما يقابلها في الجانب العربي، فإن الحجم المحدد للدراسة لا يسمح بإبراز معالم النهج التفاوضي العربي، وهو ما يدعونا إلى طي صفحة هذا النهج من الدراسة.

تبحث الدراسة في بيئة التفاوض، وأسلوب المفاوض الاسرائيلي، والطريقة التي يفضلها في التفاوض، وثوابته التي يتمسك بها، والأرضية التي يتحرك منها في عمله التفاوضي، ومسلكه في تفتيت جبهة الخصم العربي، ونكوصه عن التزام أخذه على نفسه إذا ما دعاه نهجه البراغماتي إلى النكوص، وتنتهي الدراسة في الحديث عن اللاأخلاقية في النهج التفاوضي الاسرائيلي.

وتتوسل الدراسة في بحثها الموضوعات المذكورة بذكر بعض الوقائع والأمثلة. وليس الغرض من ذكر تلك الوقائع والأمثلة التي قد يشكل طرف عربي أحد فاعليها، أن تكون موضوعاً للتقويم وتقصي مواقع الكسب والخسارة، والحيازة والتنازل، والتقدم والتراجع. وإذا ما ظهر شيء من هذا القبيل في ثنايا الدراسة، فقد جاء في سياقه من أجل دعم فكرة أو اقتباس واقعة أو توضيح مثل، وليس غير ذلك.

أولاً: بيئة التفاوض

تخضع المفاوضات الدولية، شأنها في ذلك شأن معظم ظواهر العلاقات الدولية، لتأثيرات البيئة الدولية والاقليمية التي تجري تلك

المفاوضات في إطارها الجغرافي أو السياسي أو العسكري أو العقائدي، أو غيره من الأطر المتشابكة المعقدة. ومن طبيعة تلك البيئة، أن تكون زاخرة بالعوامل المؤثرة والظروف الفاعلة. وعلى هذا، فلا تدور عملية التفاوض الدولي، في فراغ، وإنما تتفاعل مع المؤثرات والمداخلات الواردة من تلك البيئة. وليس هناك ما ينفي صدقية هذه القاعدة العامة على عملية التفاوض العربي ـ الاسرائيلي.

ويمكن القول ان استراتيجية التفاوض الاسرائيلية، في مختلف مراحلها وأشكالها، خضعت، بصورة عامة، لثلاثة عوامل رئيسية مؤثرة: (١) الاستراتيجية الصهيونية ووليدتها الاسرائيلية؛ (٢) السياسات والمواقف المعلنة والمقررة؛ (٣) خطوط التفاوض المقررة في حدودها العليا والدنيا. ونظراً إلى أن حجم الدراسة لا يحتمل التوسع في هذه العوامل بالرغم من أهميتها، فسنكتفي بتوضيح مفاهيمها بأكبر قدر من الإيجاز، قاصدين بيان صلتها بالبيئة التي تحيط بعملية التفاوض العربية ـ الاسرائيلية.

إن هدف الاستراتيجية الصهيونية، التي أدت، كإحدى ثمارها، إلى إنشاء دولة إسرائيل في فلسطين العربية، هو ترسيخ إسرائيل كياناً أصيلاً في المنطقة العربية، آمناً على نفسه، قوياً إلى حد القدرة على التغلب على جميع الدول المحيطة، مزدهراً اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً وحضارياً إلى حد السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، مرتبطاً سياسياً وعسكرياً وأمنياً بمصالح الغرب وبخاصة الولايات المتحدة.

ولقد استندت إسرائيل إلى هذه الاستراتيجية كي تواصل خططها في الاحتلال والتوسع، حتى بلغت ذروتها في حرب ١٩٦٧، ثم أكملتها في غزو لبنان عام ١٩٨٢. ومع بلوغ الذروة، حددت إسرائيل سياساتها ومواقفها تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي بتصريحات وبيانات

كثيرة، ورفضت جميع قرارات الأمم المتحدة، باستثناء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ضمن تفسير خاص يفقد القرار جوهره ومغزاه. وأصرت، في الوقت نفسه، على أن التفاوض المباشر هو الطريقة الوحيدة لحل الصراع. وهي لا تقبل طريقة غيرها.

وحينما توافرت الظروف في العام ١٩٧٧ لكي تمارس إسرائيل هذه الطريقة، حددت لنفسها استراتيجية ثابتة بشأن السلام مع الدول العربية. ولقد تمثلت الخطوط الرئيسية لهذه الاستراتيجية في اتفاقية كمب ديفيد (١٩٧٨) ثم في معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية (١٩٧٩). وكانت لدى المفاوض الاسرائيلي، في إطار تلك الاستراتيجية، خطوط دنيا وعليا يتحرك فيما بينها ولا يتجاوزها، وإنما هي هوامش لحركته ومناورته. وحينما تغيرت الظروف والعوامل الاقليمية والعالمية في مطلع التسعينيات، وبخاصة في إثر حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) وانهيار الاتحاد السوفييتي كدولة عظمى، غيرت إسرائيل بعض مظاهر استراتيجيتها وخطوط تفاوضها، محتفظة بأسسها ومبادئها دون تغيير. وإنما هدفت إلى اقتناص الظروف والعوامل الجديدة، وتوظيفها في عملية التفاوض، وعلى هذا انطلق مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط (٣٠/ ١٠/ ١٩٩١).

ولقد استطاعت إسرائيل والولايات المتحدة أن توفرا الظروف والعوامل اللازمة والكافية لنقل الصراع العربي ـ الاسرائيلي من إطار التجمد المستمر إلى طاولة المفاوضات. وقد لخص إسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل ـ في حديث له مع مجلة «دير شبيغل» الألمانية في ربيع ١٩٩٤ ـ تلك الظروف والعوامل التي أطلقت عملية التفاوض في مؤتمر مدريد: بانتهاء الحرب الباردة، وزوال الاتحاد السوفييتي، إضافة إلى أن الولايات المتحدة «أنهت في حرب الخليج مشكلات نحن في

غنى عنها». وتطلع رابين إلى المستقبل وحدد مخاطر محتملة «مثل الخطر الاسلامي الذي يهددنا ويقوى يوم بعد يوم... وتطور السلاح الذري لدى العراق وإيران، والذي سيصبح بحلول سنة ٢٠٠٠ حقيقة كبرى... وإمكان قيام تحالف ثلاثي مكون من دمشق وطهران وبغداد»[١].

ثمة عوامل كثيرة وهامة أثرت في تخليق بيئة جديدة وفرت للطرفين العربي والاسرائيلي الظروف المناسبة لبدء مرحلة جديدة من حل النزاع بطريقة التفاوض المباشر، بعد أن توقفت المرحلة الأولى (١٩٧٧ ـ ١٩٧٩) وانتهت بسلام مصري ـ إسرائيلي لم يجد له امتداداً آنذاك إلى سائر جوانب النزاع العربي ـ الاسرائيلي الأخرى. ويمكن إيجاز أهم تلك العوامل بالنقاط التالية:

١ ـ الانتفاضة الفلسطينية، التي انطلقت في الأيام الأخيرة من العام ١٩٨٧، غير عابئة بقوة السلاح الاسرائيلي وجبروت جيش الاحتلال، ودون أن تحدد ميزاناً أو حداً أقصى للضحايا والخسائر التي ستقدمها في مقاومة الاحتلال. وقد أثبتت الانتفاضة للقيادات الاسرائيلية، العسكرية والمدنية، أن الاحتلال لا يمكن أن يستقر على حال في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن التعايش بين الغزاة والشعب الفلسطيني غير ممكن، وأن الثمن ستدفعه إسرائيل، من قواتها المسلحة وانشغالها في شؤون القتال اليومي وترسيخ طابع قوة الاحتلال عليها وما يجره من تشويه سمعتها الدولية وما يولده ذلك لها من مشكلات داخلية وإقليمية وعالمية، هو ثمن سيأتي يوم عليه ليصبح باهظاً. وقد يبلغ حداً يفوق قدرتها على تحمّل ذلك الثمن إذا ما نظرت نظرة

(١) جريدة الدستور الأردنية، ٨/٣/١٩٩٤.

مستقبلية إلى ميزان الربح والخسارة.

٢ ـ انهيار الاتحاد السوفييتي كدولة عظمى، وتحلله إلى دول كثيرة شتى، وانفراد الولايات المتحدة بزعامة النظام العالمي، وسيطرتها على منطقة الشرق الأوسط، وانكشاف بعض الدول العربية التي كانت تتعاون مع الاتحاد السوفييتي، وتلقى منه الدعم العسكري والسياسي والمعنوي، وفقدان هامش الحركة الذي كانت الدول العربية تستخدمه في إطار الحرب الباردة والتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

٣ ـ حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، ونشوء بؤرة جديدة للنزاع والحرب في المنطقة، لا علاقة لها قط ببؤرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ذات العمر المديد. وسرعان ما انعكست آثار حرب الخليج على الصراع العربي ـ الاسرائيلي بمجمله، فقد انتهت إلى تمزيق المجموعة العربية تمزيقاً بلغ حد التقاتل المسلح، وأدت إلى انشغال الدول العربية بمجموعة شائكة من القضايا التي خلفتها تلك الحرب، وفي مقدمتها ارتهان الأمن القومي العربي لوجود قوات أجنبية في أراض عربية، وتغييب احتمالات تكوين قوة عربية اقتصادية سياسية عسكرية قادرة على دعم الحقوق في إطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

٤ ـ اختلال ميزان القوى في المنطقة لمصلحة إسرائيل، وغياب احتمالات تعديل ذلك الميزان وتخفيف حدة الاختلال. فقد أدت العوامل السالفة إلى فقدان القدرة على معالجة التفكك الذي أصاب التكتل العربي، ولم يعد ممكناً ـ من الناحية العملية ـ، تجاهل الدعوات إلى تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي السلمي بطريقة التفاوض.

لقد أثرت هذه العوامل، وغيرها أيضاً، على الطرفين العربي والاسرائيلي، تأثيراً كافياً لاقناعهما بضرورة تسوية النزاع بطريقة

التفاوض. ولقد كان الأمر سهلاً على إسرائيل، فالطريقة التي رسمت لإجراء التسوية، وهي التفاوض المباشر، تشكل مطلبها الرئيسي. كما أن العوامل التي أشرنا إليها توفر لها بيئة مناسبة لكي تحقق مكاسب وتبلغ أهدافاً سعت إليها طوال مرحلة النزاع التي بدأت منذ ثمانينيات القرن الماضي.

وثمة إجماع في الفكر السياسي العربي، على أن النظام العربي، حينما بدأت عملية التفاوض في مدريد (٣٠/١٠/١٩٩١)، كان في أسوأ حالاته، وفي وضع قريب من الشلل، سواء من حيث تفكك أجزائه وغياب تضامنها وتكافلها، أو من حيث تبعثر امكاناته الاقتصادية والعسكرية والسياسية. وقد انعكست هذه الحالة الرديئة على المؤسسة القومية، جامعة الدول العربية، فحدّت من قدراتها وأنشطتها، بالرغم مما بذله الأمين العام للجامعة من جهود في سبيل معالجة الوضع ووقف التمزق القومي وتنقية الأجواء والعودة إلى إقلاع العمل العربي المشترك في مختلف المجالات.

ومما لا شك فيه أن المفاوض الاسرائيلي وظف الوضع العربي الناجم عن حرب الخليج الثانية، ومجموعة التناقضات العربية البينية، لخدمة أهدافه التفاوضية. ودون أن ندخل في وصف الوضع العربي عشية بدء مؤتمر مدريد، يمكننا أن نقول ان التناقض العربي البيني كان يتحكم في التناقض العربي ـ الاسرائيلي، ويؤثر فيه تأثيراً سلبياً على المفاوض العربي، وإيجابياً على المفاوض الاسرائيلي. واستناداً إلى هذا الواقع، ظهر ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي ـ كما أشرنا إلى ذلك منذ قليل ـ مختلاً اختلالاً شديداً لمصلحة إسرائيل، بما لم يعرف الصراع العربي ـ الاسرائيلي مثيلاً له طوال عمره، وبما في ذلك حرب ١٩٦٧.

استغل المفاوض الاسرائيلي الوقت لمصلحته، فلم يكن على

عجلة من أمره، مستنداً في ذلك إلى أنه لا سبيل أمام الدول العربية سوى التفاوض، أو الصبر على الاحتلال، وبخاصة أن انهيار الاتحاد السوفييتي، وانفراد الولايات المتحدة بزعامة النظام العالمي، وتدمير القوة العسكرية العراقية، وعدم قدرة الدول العربية على استخدام القوة العسكرية لتحرير الأراضي المحتلة، جميعها جعلت المفاوض الاسرائيلي متحرراً من القيود الضاغطة، في حين كانت بعض الأطراف العربية في وضع مغاير.

ثانياً: أسلوب المفاوض الاسرائيلي

قوام كل عملية تفاوضية الأخذ والعطاء، يتبادلهما الطرفان المتفاوضان. وإذا لم تكن المفاوضة كذلك، فتكون حينئذ إملاء وفرض شروط من طرف على آخر. وتتضمن العملية التفاوضية خطاً استراتيجياً تسير المفاوضة في إطاره ولا تخرج عنه، وتتغذى وتنشط بمجموعة من التكتيكات الموصلة إلى هذا الهدف.

يمكن القول إن هذا المفهوم العام للعملية التفاوضية يقترب من أسلوب المفاوض الاسرائيلي بقدر ما يستطيع هذا المفاوض أن يسخر العملية التفاوضية للأخذ دون العطاء، أو أخذ أكثر ما يمكن من المكاسب وإعطاء المفاوض الخصم أقل ما يمكن من المكاسب. ويستند الخط الاستراتيجي للمفاوض الاسرائيلي إلى عدة ركائز، من أهمها: (١) السعي إلى اكتشاف المفهوم العربي عن «طبيعة السلام»؛ (٢) والسعي إلى جر الطرف الآخر إلى تنازلات متتالية باسم «بناء الثقة» و «توفير المصداقية» بغية تشجيع الرأي العام الاسرائيلي على قبول نتائج التسوية؛ (٣) ثنائية التفاوض، وذلك بتقسيم الجانب العربي إلى أطراف كل منها مستقل عن الآخر؛ (٤) التفاوض المباشر، وذلك بإخراج

منظمة الأمم المتحدة من إطار التفاوض وتحديد دورها ـ إن وجد ـ بالشكل دون المضمون؛ (٥) شكلية الوساطة، وذلك بجعل دور الوسيط ـ وهو بصورة رئيسية الولايات المتحدة ـ دوراً حيادياً لا إيجابياً ولا حكماً ولا رائداً ولا مؤثراً؛ (٦) تحرير عملية التفاوض من أية مرجعية قانونية أو قيود أو شروط، بهدف إبعاد أكبر قدر من قرارات الأمم المتحدة، وبخاصة قرارات الجمعية العامة، من أن تكون المستند القانوني للتفاوض. وحينما قبلت إسرائيل أن يكون قرار مجلس الأمن ٢٤٢ المستند القانوني لمؤتمر مدريد، ومن قبله مؤتمر كمب ديفيد، فقد قبلته ضمن إطار تفسيرها الخاص لهذا القرار.

وأسلوب المفاوض الاسرائيلي ذو بعد مؤسسي. فهو لا ينطلق من موقف آني، أو من صلاحية يأخذها لنفسه، أو مسؤولية ذات طابع فردي. ولهذا فإن أسلوب المفاوض الاسرائيلي يرتبط بحصيلة عمل تفاعلي وتنسيقي لمجموعة من المؤسسات والأجهزة ذات العلاقة بالعملية التفاوضية، في شكلها وموضوعها. وقد أدى ذلك إلى أن يتصف أسلوب المفاوض الاسرائيلي بمركزية القرار التفاوضي. ومن أمثلة ذلك المفاوضات التمهيدية التي سبقت مؤتمر كمب ديفيد (١٩٧٨)، والتي تولاها موشي ديان وزير الخارجية، فقد كان عليه أن يتصل برئيسه قبل اتخاذ أي موقف إزاء أي اقتراح يقدمه المفاوض المصري. وبالرغم من أن هذه المركزية تؤدي إلى إبطاء عملية التفاوض، كانت توفر للمفاوض الاسرائيلي عامل ضغط على الطرف الآخر، وبخاصة إذا ما كان هذا الطرف يسعى إلى التوصل إلى اتفاق بسرعة[٢].

---

(٢) مجموعة باحثين: **إسرائيل والتسوية السياسية**، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة ١٩٩١، مقالة السفير طاهر شاش، ص ١٦ ـ ٢٥.

وليست مركزية التفاوض بديلاً لتزويد المفاوض بتعليمات مفصلة ودقيقة. فقد كانت التراتبية التسلسلية في صياغة التعليمات تبدأ من أعلى سلطة تنفيذية، وهي مجلس الوزراء وتنتهي بالمفاوض، وبينهما الانساق الوظيفية المعنية، ومن أهمها اللجان الفنية المتخصصة. وليست مركزية التفاوض سوى قيد وضع لإدارة عامل التشدد والمناورة.

ويولي المفاوض الاسرائيلي عناية جد فائقة لصياغة النصوص. وثمة شواهد جد كثيرة على ذلك، من أبرزها ما ورد في مذكرات محمد ابراهيم كامل، وزير خارجية مصر في أثناء مفاوضات كمب ديفيد[٣]. فقد احتوت هذه المذكرات، وهي من شاهد عيان، وقائع كثيرة على عناية المفاوض الاسرائيلي بصياغة النصوص، ومركزية هذه العناية عند رئيس الوزراء مناحيم بيغن شخصياً. وثمة مثل واحد نورده على ذلك. ففي اتفاقيات كمب ديفيد ورد مصطلح «سلطة الحكم الذاتي» مرات كثيرة، سوى مرة واحدة ورد هذا المصطلح مرفقاً بمصطلح آخر هو «المجلس الاداري». فتمسك المفاوض الاسرائيلي بالمصطلح الثاني ليدعي أن الحكم الذاتي الفلسطيني ذو طبيعة إدارية، وليسقط منه أي مفهوم عن التمثيل النيابي أو حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير[٤].

ولأن مقياس النجاح في التفاوض لا يرتبط بمدى انتصار حجة أحد الطرفين على حجة الآخر ـ فقد حدث كثيراً أن غلب الباطل الحق

---

(٣) كامل، محمد ابراهيم: **السلام الضائع في اتفاقيات كمب ديفيد**، مذكرات، دار طلاس للنشر، دمشق، ١٩٨٤.

(٤) مجموعة باحثين: **إسرائيل**، مرجع سابق، ص ١٨.

في التفاوض ـ وإنما يقاس، في نهاية المطاف، بمدى التنازلات والتراجعات التي يدفع أحد الطرفين الآخر إليها، وإذا كان الأمر كذلك، فقد عرف المفاوض الاسرائيلي، في أغلب الأحيان، كيف يقرع باب المفاوض الآخر، كي يستجيب له، مدركاً أن لكل شخصية مفتاحها، فلا يتوسل المفاوض الاسرائيلي بمفتاح واحد للجميع. ويعني هذا أن المفاوض الاسرائيلي يسعى إلى معرفة ندّه، قدر ما يستطيع إلى ذلك سبيلاً. ثم يستخدم تلك المعرفة في مجال الحوار والاتصال الرسمي والشخصي.

وإلى جانب ذلك، يدرس المفاوض الاسرائيلي موضوعات المفاوضة دراسة مفصلة وواسعة، ويلتزم بما لديه من خطوط استراتيجية ومواقف وتعليمات، ويتمسك بها إلى درجة التعنت «مع بعض المرونة في أسلوب التفاوض. ويقدم الحجج التي تخدم مواقفه. كما أنه يتسم بالواقعية المفرطة وعدم المثالية في الآراء التي يؤمن بها ـ الاستهانة بالقانون الدولي والأمم المتحدة مثلاً ـ ويغلب على تفكيره النظرة العنصرية المتعالية»[٥].

ولقد لاحظ سايروس فانس، وزير الخارجية الأميركية في عهد الرئيس الأسبق كارتر، في إثر جولته الاستكشافية التي زار فيها المنطقة أن بعض الزعماء العرب بدوا مستعدين للبحث في ما هو أقل من دولة فلسطينية. وقد استنتج فانس هذه الملاحظات في شتاء ١٩٧٧، حينما بدا له أن المفاوض الاسرائيلي يطرح موقفه من خلال البدء بالحد الأقصى من المطالب، ويصر عليه، إلى أن يحصل من الطرف الآخر على أقصى قدر من التنازلات، في حين أن المفاوض العربي يبدأ

(٥) المرجع نفسه، ص ٢٢

بالإشارة إلى ما هو مستعد لتقديمه من تنازلات. إنه ينطلق من نقطة تقع في مكانٍ ما بين مطلبه الأقصى ومطلبه الأدنى.

وتتضمن العملية التفاوضية، حكماً، تنازلات تقدمها الأطراف المتفاوضة، وهي تختلف في نوعها وحجمها من طرف إلى آخر. وفي هذا الاختلاف تكمن قوة المفاوض وقدرته التفاوضية. ويتبين من سير المفاوضات بين إسرائيل والأطراف العربية، أن المفاوض الاسرائيلي قدم تنازلات، لكن هذه التنازلات كانت - في معظمها - متعلقة بحقوق عربية، أي أنه رد إلى الأطراف العربية بعض حقوقها، دون أن تكون التنازلات ذات طابع ماسّ بحقوق اسرائيل ذاتها. والمفاوض الاسرائيلي، حين يفعل ذلك، يطلب مكافأته بالمقابل، كمثل ما فعل بيغن حين تنازل عن المستوطنات والمطارات الاسرائيلية في سيناء، فهو «لم يتنازل بشأنها إلا مقابل تنازل مصر عن بعض مواقفها وقبول الولايات المتحدة تحمل بناء مطارات بديلة لاسرائيل»[٦]. والأنكى من ذلك، أن المفاوض الاسرائيلي، حينما يفعل ذلك، فإنه يعلن ادعاءه «الكرم». فقد قال رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن لوزير خارجية مصر في لقائه معه بالقدس (١٧/١/١٩٧٨) انه لو كان يريد المساومة لتقدم بمشروع تقسيم سيناء بين مصر وإسرائيل «خصوصاً أن حرب ١٩٦٧ كانت حرباً دفاعية تؤدي إلى تعديلات إقليمية. ولكنه كان كريماً ولم يطلب ذلك»[٧].

يتصف الأسلوب الاسرائيلي في التفاوض بأنه أسلوب هجومي، يهدف إلى جعل نتيجة التسوية أقرب ما تكون إلى الطرح الذي قدمه

---

(٦) المرجع نفسه، ص ٢١.

(٧) كامل، ص ١٠٤.

المفاوض الاسرائيلي في عرضه الافتتاحي، والذي جسّد فيه الحد الأقصى لموقفه. وثمة أمثلة كثيرة على ذلك، منها تصريح وزير الخارجية الاسرائيلي موشيه ديان في إثر اجتماع اللجنة السياسية المصرية - الاسرائيلية في القدس (١٧/١/١٩٧٨): «إنه من الأفضل أن تفشل مبادرة السلام (أي مبادرة الرئيس السادات) على أن تفقد إسرائيل مقومات أمنها»[٨]. ومن الأمثلة على ذلك أيضاً تكرار بيغن أن حرب ١٩٦٧ كانت حرباً «دفاعية تؤدي إلى تعديلات إقليمية»[٩]، في حين أنها كانت من قبل العرب «حرباً هجومية عدوانية، وتكون إسرائيل في حالة حرب دفاعية مشروعة بالتالي. وهذا يعطيها الحق في الاحتفاظ بالأراضي التي احتلتها وهي تدافع عن نفسها ضد العدوان»[١٠]. وقد اعتمدت إسرائيل على هذا الأسلوب الهجومي لتسوغ تفسيرها الخاص للقرار ٢٤٢. وقد أثبت بيغن ذلك في رسالة خطية وجهها إلى الرئيس المصري أنور السادات (٥/٣/١٩٧٨) قال فيها «إن إسرائيل ليست ملزمة بمقتضى القرار ٢٤٢ بمثل هذا الانسحاب، ولا هو مطلوب منها الموافقة على شرط مسبق كهذا. ففي مايو ويونيه ١٩٦٧ كنا مهددين بتدمير استقلالنا، بل - في الحقيقة - شعبنا. . . إن إسرائيل دافعت عن نفسها. وكما تعلم فإن القاعدة الكبيرة في القانون الدولي أنه في حالة ممارسة حق الدفاع الوطني عن النفس، فإن تعديلات إقليمية تتقرر في معاهدات السلام»[١١].

---

(٨) المرجع نفسه، ص ٩٩.

(٩) المرجع نفسه، ص ١٠٤.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٤٦.

(١١) المرجع نفسه، ص ٢٠٩.

وكان بيغن، قبل ذلك، وتحديداً في لقاء الاسماعيلية (٢٥/ ١٢/ ١٩٧٧) مع الرئيس السادات، وعندما جرى تذكيره بأن القرار ٢٤٢ ينص على الانسحاب من الأراضي المحتلة، «ثار بيغن وأخذ يوجه إلى الرئيس السادات أسئلة سريعة متتالية كطلقات مدفع رشاش» لينتهي منها إلى القول «إذن تكون حرب ١٩٦٧ حرباً هجومية عدوانية من قبلكم، وتكون إسرائيل في حالة حرب دفاعية مشروعة بالتالي، وهذا يعطيها الحق في الاحتفاظ بالأراضي التي احتلتها وهي تدافع عن نفسها ضد العدوان». وقد ترتب على هذا الادعاء أن رفض بيغن - في مطالب الحد الأقصى للمفاوض الاسرائيلي - الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧، استناداً إلى تحليلات في القانون الدولي[١٢].

وحتى ترفع الحكومة الاسرائيلية من وتيرة النزعة الهجومية لدى مفاوضها، وتدعم موقفه، تلجأ إلى ممارسة العنف والقوة في الأرض والواقع. ففيما كانت مسارات التفاوض الثنائية ناشطة في العامين ١٩٩٢ و١٩٩٣، قامت بالأعمال التالية: (١) أبعدت أكثر من ٤٠٠ مواطن فلسطيني إلى خارج الأرض المحتلة (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢)، ورفضت تنفيذ قرار مجلس الأمن القاضي بإعادتهم فوراً إلى حيث كانوا قبل الإبعاد؛ (٢) وسعت حدود التفويض الممنوح لقواتها المسلحة وللمستوطنين للقضاء على الانتفاضة؛ (٣) شنت حملة عسكرية واسعة النطاق ومتعددة الأهداف ضد لبنان، في الأسبوع الأخير من تموز/ يوليو ١٩٩٣. كل ذلك من أجل الضغط على المفاوضين العرب، وإشعارهم أن التفاوض لا يعني السبيل إلى تحقيق المطالب العربية عن طريق التسوية السلمية، وإنما هو - أصلاً - للقبول بما يمكن

(١٢) المرجع نفسه، ص ٤٥.

أن تسمح به حقائق ميزان القوى على أرض الواقع.

ومن سمات أسلوب المفاوض الاسرائيلي، سعيه إلى تنظيم عملية التفاوض، بمحاورها ومساراتها ولجانها، تنظيماً يسهل له الوصول إلى غاياته. ففي مؤتمر مدريد (٣٠/١٠/١٩٩١) جرى رسم مجالين للتفاوض، أولهما ثنائي، أحد الطرفين فيه دولة عربية: سورية، لبنان، الأردن (وفد أردني ـ فلسطيني مشترك)، والطرف الثاني هو إسرائيل. واختصاص هذا المجال الثنائي البحث في جوهر الصراع، وهو الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية، وإقامة السلام، وذلك على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، والأرض مقابل السلام.

هذا عن المجال الأول. أما المجال الثاني فقد اتسعت حدوده لتشمل مفهوم الاقليم، من خلال معالجة مظاهر الصراع، وإقامة السلام على أسس علاقات تعاونية بين الدول العربية وإسرائيل. وتشترك في مفاوضات هذا المجال الدول المعنية وأطراف إقليمية ودولية أخرى.

ولقد برزت وجهتا نظر في شأن العلاقة بين المجالين الثنائي والاقليمي. فقد ذهبت الأطراف العربية إلى ضرورة الربط الموضوعي بين المجالين، وذلك من خلال أحد سبيلين: أولهما أن يحدث تقدم ملموس في المفاوضات الثنائية على جميع المسارات، بحيث تنطلق المفاوضات الاقليمية على أساس ذلك التقدم، لترسخه وتعززه وتستثمره في الوقت نفسه، أو أن تعلن إسرائيل التزامها الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، حتى يمكن البدء بالتفاوض في المجالين معاً على أساس هذا الالتزام المعلن.

رفض المفاوض الاسرائيلي الاقتراح العربي، وأصر على الفصل

بين مجالي المفاوضات، فصلاً كاملاً: في الموضوع، والزمان، والمكان، والمآل، دون أن يكون بينهما أي ارتباط أو توازٍ أو تساير. ولقد كان هدف المفاوض الاسرائيلي من هذا الفصل، أن يبدأ تطبيع العلاقات العربية ـ الاسرائيلية، من خلال مشروعات للتعاون المشترك، وبخاصة في مجالات التجارة والمياه والكهرباء والطرق والأيدي العاملة وانتقال رؤوس الأموال والسياحة، وغيرها. وحتى يبدأ التخطيط للمشروعات المشتركة، لا بد من إزالة العقبة الأولى من الدرب، وهي المقاطعة العربية لإسرائيل. وتشكل هذه المقاطعة هدفاً رئيسياً سعى المفاوض الاسرائيلي إلى تحقيقه بواسطة تفتيت تلك المقاطعة وقضم بنيتها جزءاً فجزءاً.

وخلال مدة الأشهر الثمانية التي تولى حزب الليكود الحاكم في إسرائيل إدارة المفاوضات في خمس جولات في المسارات الثنائية، تمثل الموقف الاسرائيلي في محاولة التعرف إلى المطالب العربية وما تقدمه الأطراف العربية من إجراءات واقتراحات لإقامة السلام.

وإلى جانب هذه المحاولة اتبع المفاوض الاسرائيلي ثلاثة سبل معاً: أولها عدم طرح مناقشة فكرة الانسحاب من الأراضي المحتلة، وثانيها توضيح الموقف الاسرائيلي من مفهوم الحكم الذاتي، وثالثها أن حدوث تقدم في مجال التفاوض الاقليمي شرط مسبق لبناء الثقة يدفع في اتجاه إحراز تقدم في مجال التفاوض الثنائي.

ويمكن القول ان المفاوض الاسرائيلي كسب بعض الكسب في المرحلة التنظيمية للتفاوض بمجاليه الثنائي والاقليمي. فقد تم الفصل بين المجالين، واختلف الموقف العربي بشأن المجال الاقليمي، ففي حين قبلت بعض الأطراف العربية المشاركة فيه، رفضت سورية ولبنان ذلك، معتبرتين أن التعاون الاقليمي ينبثق من إقامة السلام على أساس

انسحاب إسرائيل الشامل من الأراضي المحتلة.

ثالثاً: طريقة التفاوض المباشر

في القانون الدولي قواعد آمرة في شأن تسوية النزاعات الدولية. وثمة طرائق كثيرة لبلوغ تلك التسوية، منها طريقة التفاوض المباشر. فمنذ «مؤتمر لاهاي الأول» في العام ١٨٩٩، تبنى المجتمع الدولي عدة مبادئ وطرائق لحل النزاعات الدولية بالطرائق السلمية دون حصرها بالتفاوض المباشر، وبخاصة إذا كانت هذه الطرائق متيسرة. وحينما تأسست عصبة الأمم في إثر الحرب العالمية الأولى تبنت المبادئ والطرائق التي أقرها مؤتمرا لاهاي الأول والثاني. وورثت منظمة الأمم المتحدة الفكرة ذاتها، وصاغتها في المادة ٣٣ من الميثاق، التي فسرت بما يلي: (١) هناك، على الأقل، سبع طرائق لحل النزاعات. والتفاوض المباشر إحدى هذه الطرائق؛ (٢) تتفق الأطراف المعنية على طريقة منتقاة. ولا يجوز لطرف أن يفرض طريقة محددة على سائر الأطراف؛ (٣) لم تفرض الأمم المتحدة طريقة التفاوض المباشر في أي قرار من قراراتها الخاصة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ (٤) إن إسرائيل، إذ تصر على التفاوض المباشر سبيلاً وحيداً لحل النزاع، تكون قد اعتدت على حق السيادة التي صانها ميثاق الأمم المتحدة لجميع الدول الأعضاء(١٣).

وفي الواقع، شكلت الفكرة التالية، وهي «ان التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي والمشكلات الناجمة عنه لا يمكن أن تتم إلا

(١٣) Ibrahim Al-Abid: **Israel and Negotiations**, Palestine Liberation Organisation Research Center, Beirut 1970, pp. 9-11.

بطريقة واحدة، هي طريقة التفاوض المباشر» إحدى الركائز الثابتة لنظرية التفاوض الاسرائيلية. وتأسيساً على هذه الركيزة رفضت إسرائيل، منذ نشوئها في العام ١٩٤٨، أية طريقة أخرى من الطرائق التي استقر عليها القانون الدولي، والتي أشار إلى بعضها ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثالثة والثلاثين، حيث أوجب الميثاق على أطراف أي نزاع أن يلتمسوا حله «بطريق المفاوضة أو التحقيق أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الاقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها». لقد رفضت إسرائيل جميع هذه الطرائق، وأصرت على أن الطريقة الوحيدة لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي هي طريقة التفاوض المباشر، ولا طريقة سواها.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، ظلت إسرائيل منذ العام ١٩٤٨ حتى العام ١٩٩٣ تعلن أنها لن تتفاوض إلا مع «دول»، وعلى هذا فقد رفضت أن تحاور من يمثل الشعب الفلسطيني. وفي حين اعترفت معظم دول العالم ـ أكثر من مئة دولة ـ بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وقبلت المنظمة عضواً أصيلاً في منظمات إقليمية ودولية، وعضواً مراقباً في منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وفي حين حازت منظمة التحرير الفلسطينية شروط الشرعية الدولية وبنت وجودها على التلاؤم مع مبادئ القانون الدولي، ظلت إسرائيل طوال خمسة وأربعين عاماً، أي حتى العام ١٩٩٣، لا تعترف بأي ممثل للشعب الفلسطيني. وهكذا أفرغت إسرائيل، برفضها التفاوض مع أي ممثل فلسطيني، طريقة التفاوض التي تنادي بها من جوهرها، لأن جوهر الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو القضية الفلسطينية، أي قضية الشعب الفلسطيني ووطنه وحقوقه.

يميل المفاوض الاسرائيلي إلى ظاهرة ووسيلة. أما الظاهرة فتتمثل بعقد المفاوضة في أعلى مستوى قيادي ممكن. لهذا نلاحظ أن معظم مفاوضي إسرائيل كانوا زعماءها وقادتها. وحينما تولى إسحق رابين الحكم في إسرائيل (١٩٩٢) وجه الدعوة إلى قادة سورية والأردن ولبنان للقائه. ويبدو العامل الشخصي في فكر المفاوض الاسرائيلي ذا قيمة سامية. أما الوسيلة المفضلة لدى هذا المفاوض فهي المفاوضة السرية في إجراءاتها ونتائجها. ولقد استخدمت إسرائيل هذه الوسيلة في كثير من مفاوضاتها. وثمة وقائع كثيرة على تلك الظاهرة وتلك الوسيلة. وإن مراجعة شاملة لمذكرات زعماء الصهيونية وقادة إسرائيل، توضح ما ذهبنا إليه. ويعزو إسحق رابين النجاح في الوثائق التي اتفق عليها في المسارين الفلسطيني ـ الاسرائيلي (١٩٩٣) والأردني ـ الاسرائيلي (١٩٩٤) إلى أسلوب التفاوض السري المباشر، حين قال «من دون اتصالات سرية مباشرة لم يكن من الممكن التوصل إلى اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية. ومن دون اتصالات سرية مباشرة لم يكن باستطاعتنا التوصل إلى إعلان واشنطن مع الأردن»[١٤].

وقد يلجأ المفاوض الاسرائيلي إلى التعجيز والمماطلة، ليدفع المفاوض الآخر إلى قبول أسلوب التفاوض السري. ولعل ما جرى في المسار الفلسطيني ـ الاسرائيلي من تحول من تفاوض علني في واشنطن إلى تفاوض سري في أوسلو انتهى إلى صياغة «إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي» مثال على ذلك. فقد حدث أن استغرقت عملية التفاوض في إطار مؤتمر مدريد تسع جولات.

---

(١٤) جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٤/٧/٣٠.

ويروي المفاوض الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن)[١٥] أن الجولات التسع أنتجت إعلان مبادئ فلسطينياً، وآخر إسرائيلياً، لا يجمع بينهما «أية لغة مشتركة». فقدم الطرف الأمريكي مشروع بيان مشترك زاد الموقف تعقيداً. وحينما انعقدت الجولة العاشرة «لم يكن هناك أية مفاوضات إطلاقاً، وإنما كانت هناك مفاوضات مع الأميركان على أمل أن يأخذوا دور الشريك الكامل، وعلى أمل أن يقنعوا الاسرائيليين ببعض التنازلات». وفي هذه الأثناء، التقى عضو مفاوض إسرائيلي بعضو مفاوض فلسطيني في إحدى لجان المفاوضات متعددة الأطراف، وعرض الاسرائيلي على الفلسطيني أن يقيم حواراً جانبياً غير رسمي معه. وهكذا تسلسلت اللقاءات حتى انتهت إلى أوسلو ثم الاتفاق على «إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي» الذي وقع عليه في حديقة البيت الأبيض بواشنطن يوم ١٣/ ٩/ ١٩٩٣. ولقد استغرقت مفاوضات أوسلو السرية عدة جولات، وكان يديرها ـ من بُعد ـ ياسر عرفات وإسحق رابين، من خلال الأسئلة التي يطرحها كل طرف ليجيب عليها الطرف الآخر[١٦].

قد تبدو دعوة إسرائيل إلى التفاوض المباشر، في الوهلة الأولى، دعوة تعكس رغبة في السلم على أسس عادلة. ولكن ربط هذه الدعوة بحرب ١٩٦٧ ونتائجها، يكشف النية الكامنة وراءها. فلقد أرادت إسرائيل أن توظف نتائج تلك الحرب لخدمة أغراضها، وذلك باستعمال مجموعة من الأوراق الضاغطة، يأتي في مقدمتها الأراضي المحتلة، وعملية الاحتلال نفسها، وتمزيق الشعب الفلسطيني ما بين المنافي في

(١٥) مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، العدد ١٠، اكتوبر ١٩٩٣، ص ٢٠.

(١٦) المرجع نفسه، ص ٣٢ ـ ٣٩.

الخارج وتحت حكم الاحتلال في الداخل، وإشغال الدول العربية المحيطة بإسرائيل بتحرير أراضيها وتعبئة جميع طاقاتها من أجل هذا الهدف.

وهكذا يتأكد أن سلوكيات إسرائيل وممارساتها ومواقفها منذ العام ١٩٦٧ حتى اليوم، تعبر عن أن الطريقة التي نادت بها إسرائيل وحققتها في نهاية الأمر، لم تكن سوى وسيلة لبلوغ أقصى ما تستطيع من مكاسب، ولترد إلى العرب أقل حد ممكن من حقوقهم، ولتستبدل بمكاسب تتنازل عنها ـ بعد أن تبين لها طوال أكثر من ربع قرن أنها لا تستطيع أن تحتفظ بها أو أن فائدتها قد تضاءلت أو أن الظروف الدولية والاقليمية لم تعد تسمح لها بالاحتفاظ بها ـ مكاسب جديدة تتلاءم مع الظروف الدولية والاقليمية الجديدة، وتفتح لها آفاقاً إقليمية واسعة لم تكن تستطيع الحصول عليها والتفاعل معها لو ظلت مصرة على الاحتفاظ بجميع المكاسب التي حازتها طوال عمر الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وبخاصة في حرب ١٩٦٧.

نضيف إلى ذلك، أن إسرائيل، بإصرارها على طريقة التفاوض المباشر حصراً، كانت تهدف إلى غرض أساسي، هو إخراج الأمم المتحدة من دائرة المشاركة في حل النزاع. ويعني هذا إلغاء رقابة المجتمع الدولي على كيفية تنفيذ قراراته. كما يعني، في الوقت نفسه، طي المرجعية القانونية الدولية للنزاع وحله، واستبدال «الأمر الواقع» بها، كلما أمكن ذلك. ومن الطبيعي أن فرص هذا الاستبدال وأسبابه تكثر وتتوافر حينما تكون الأمم المتحدة خارج دائرة المشاركة.

ونحن لو عدنا إلى القرار الدولي الذي تأسست عليه عملية التفاوض، وهو قرار مجلس الأمن ٢٤٢، لوجدنا أن هذا القرار لم ينص على أن يكون التفاوض مباشراً، وإنما أوجد آلية محددة، محورها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ومهمته «إقامة اتصالات مع

الدول المعنية بهدف المساعدة في الجهود للوصول إلى تسوية سلمية ومقبولة على أساس النصوص والمبادئ الواردة في هذا القرار». ثم دعا القرار ٣٣٨ إلى «أن تبدأ المفاوضات فوراً بين الأطراف المعنية تحت الاشراف الملائم». ولكن إسرائيل جعلت طريقة التفاوض المباشر شرطاً لا تحيد عنه لأية تسوية سلمية للنزاع، رافضة جميع الطرائق الأخرى التي توصل إلى الهدف المطلوب.

وحينما أَلفت إسرائيل أن مؤتمر جنيف الذي دعت إليه الأمم المتحدة بإشراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي تنفيذاً للقرار ٣٣٨، وانعقد في جنيف يومي ٢١ و٢٢/١٢/١٩٧٣، وافتتحه الأمين العام للأمم المتحدة يمكن أن يشكل منفذاً للأمم المتحدة لكي تسيطر على المؤتمر أو تكون عاملاً مؤثراً فيه، عملت لإنهائه بسرعة، بالرغم من أن الفلسطينيين لم يمثلوا في المؤتمر نتيجة رفض إسرائيل ذلك. وقد أسهمت الولايات المتحدة في طي صفحة مؤتمر جنيف، بغية وضع يدها على ملف النزاع وإدارته بما يتوافق ومصالحها وأهداف إسرائيل.

وحينما بدأ الأمين العام تطبيق القرار ٢٤٢، عين السفير السويدي غونار يارينغ مبعوثاً خاصاً. ومن مراجعة وثائق الأمم المتحدة وتقارير يارينغ، يتبين أن إسرائيل ظلت متمسكة بخط ثابت هو «أن تسوية قضية الشرق الأوسط لا يمكن التوصل إليها إلا بمفاوضات مباشرة بين الفرقاء تنتهي بمعاهدة سلام»، وأن على الأطراف المعنية أن تسعى «للتفاوض بطريقة مفصلة وعملية دون شروط سابقة»، وأنه «لن تنسحب إسرائيل إلى خطوط ما قبل ١٩٦٧/٦/٥»[١٧].

---

(١٧) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، الوثيقة رقم S/10929 بتاريخ ١٨/٥/١٩٧٣.

رابعاً: ثوابت المفاوض الاسرائيلي

بالرغم من أن مؤتمر مدريد عقد في ظل «لا شروط مسبقة» سوى القاعدة التي أعلنها الرئيس الأميركي بوش، وقوامها: قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، والأرض مقابل السلام، فرضت إسرائيل، من خلال الراعي الأميركي، شروطاً مسبقة، تأسس عليها المؤتمر. ويمكن تلخيص تلك الشروط فيما يلي: (١) التفاوض الثنائي المباشر؛ (٢) لا دور للأمم المتحدة سوى دور شكلي مراسمي؛ (٣) التفاوض مع الفلسطينيين يشمل مرحلتين: الحكم الذاتي، والحل النهائي؛ (٤) قضية القدس في جدول أعمال المرحلة الثانية؛ (٥) قضية لاجئي ١٩٤٨ تطرح في المفاوضات المتعددة الأطراف وليس في المفاوضات الثنائية؛ (٦) للقرار ٢٤٢ تفسيران، أحدهما إسرائيلي، والآخر عربي، والتفسيران مطروحان للتفاوض؛ (٧) عملية التفاوض **تشمل إطارين**: **أولهما** ثنائي مؤلف من طرف عربي قطري وطرف إسرائيلي. وتتعدد مسارات التفاوض بتعدد الأطراف العربية المشتركة في الإطار الثنائي. **والاطار الثاني** متعدد الأطراف، يتألف من الأطراف العربية ذات العلاقة المباشرة (فلسطين، سورية، الأردن، لبنان) وأطراف عربية أخرى، وإسرائيل ودول كبرى ودول إقليمية؛ (٨) لا طرف عربياً موحداً أو مشتركاً في أي من الاطارين، وفي أية مرحلة من مراحل المفاوضات.

أصرت إسرائيل على أن يكون هناك فصل مطلق بين الاطارين، فلا ترتبط قط أنشطة الاطار الثنائي بأنشطة الاطار متعدد الأطراف، لا بالتوقيت ولا النتائج ولا المآل. كما أصرت أيضاً على أن يتم فصل مسارات التفاوض الثنائي بعضها عن بعض، فلا تلتزم المسارات بما يجري في كل منها من تقدم أو تعثر، ولا تقوم أية صلة بين مسار

وآخر، لا في الشكل ولا المضمون، ولا في النجاح ولا الاخفاق. وما ينتهي إليه مسار من المسارات من نتائج، ويتفق الطرفان على صياغتها وإخراجها إخراجاً دولياً وحسب الأنظمة الدستورية لبلدي الطرفين، يأخذ مجراه في الاخراج والتنفيذ دون أن تكون هناك أية صلة أو رابطة قط بالمسارات الأخرى.

وأصرت إسرائيل أيضاً على أن لها تفسيرها الخاص للقرار ٢٤٢، وأن للمفاوض الاسرائيلي الحق في طرحه واعتباره المرجع الذي يقيس عليه المفاوض الاسرائيلي المناقشة والمفاوضة والمآل. وقد اعترف الراعي الأميركي في «رسالة التطمينات الأميركية إلى حكومة إسرائيل - ١٨/١٠/١٩٩١» بوجود تفسيرات مختلفة للقرار ٢٤٢، إذ جاء فيها «لقد أبلغتمونا أنتم وبقية الأطراف بوجود تفسيرات مختلفة لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، وبأن هذه التفسيرات ستعرض أثناء المفاوضات. ووفقاً للسياسة التقليدية للولايات المتحدة لا نؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة»[(١٨)].

لقد أدت هذه الشروط المسبقة إلى خلق عوامل مساعدة للمفاوض الاسرائيلي تسهل له بلوغ بعض أغراضه، متمسكاً بالثوابت التي حملها معه منذ أن بدأت عملية التفاوض في مؤتمر جنيف (١٩٧٣). كما أدت إلى تكوين بيئة دولية وإقليمية تنحو نحو التمهيد لتطبيع العلاقات بين الدول العربية - بصورة عامة - وإسرائيل، دون أن يرتبط ذلك بأي التزام من قبل إسرائيل بشأن حقوق الشعب الفلسطيني والأراضي المحتلة وسواها من شؤون تشكل أساس الصراع

---

(١٨) مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد ١٠٧، يناير ١٩٩٢، ص ١٠٤ - ١٣٥.

العربي ـ الاسرائيلي. ولهذا رفضت سورية ولبنان المشاركة في إطار المفاوضات متعددة الأطراف إلا بعد أن تتوضح مآلات مسارات التفاوض الثنائي بشأن ما يجب أن تلتزم به إسرائيل تنفيذاً للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ينطلق المفاوض الاسرائيلي في ثوابته من «أمن إسرائيل»، فهو في نظره الهدف الأسمى الذي يجب أن تدور في فلكه ولخدمته الأهداف الأخرى. ويسخر عملية التفاوض، بمختلف مساراتها ومراحلها، لهذا الغرض الأسمى. ومن هنا كان إصرار المفاوض الاسرائيلي على أن يكون التفاوض حول تفصيلات السلام والأمن والتطبيع ذا أولوية على التفاوض بشأن الانسحاب وأمدائه ومراحله وحقوق الشعب الفلسطيني وسواها من الحقوق العربية.

ولنا أن نلاحظ ذلك بوضوح منذ أن أطلت بوادر السعي السلمي لتسوية الصراع، من خلال مبادرة الرئيس المصري أنور السادات، تلك المبادرة التي هدفت إلى تخليق البيئة المناسبة للتسوية. وعوضاً عن أن تسهم إسرائيل في المسعى نفسه، فإنها لم تر في زيارة الرئيس السادات للقدس «سوى شيء واحد، وهو تأكيد استعداد مصر للاعتراف بإسرائيل»[١٩].

وحينما كانت المفاوضات التمهيدية للتسوية قبل مبادرة الرئيس السادات تجري في لقاءات سرية في الرباط، أبلغ المندوب المصري وزير خارجية إسرائيل أن السادات «لن يقابل بيغن ويصافحه قبل أن

---

(١٩) نافعة، د. حسن: **مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٤، ص ٦٨.

يقبل مبدأ الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة»[٢٠]. وكان الجواب أن بيغن غير مستعد للالتزام المسبق بالانسحاب من الأراضي المحتلة[٢١].

وبعد أن أعلن الرئيس السادات مبادرته، طار وزير الخارجية الأميركية سايروس فانس إلى المنطقة، (١٠ ـ ١٤/ ١٢/ ١٩٧٧)، والتقى الرئيس السادات الذي قال إنه منح بمبادرته إسرائيل مطلبها الأساسي ـ الاعتراف ـ وإن الأمر يتوقف الآن على بيغن بأن يستجيب بشكل يشجع الأطراف العربية الأخرى على الانضمام إلى المباحثات. وفي اليوم التالي التقى فانس في القدس رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، ومهد لحديثه برسالة خطية من كارتر تتضمن «رجاء شخصياً». ولكن بيغن رفض «أن يقدم تصريحاً واضحاً حول الانسحاب ليشجع المشاركة العربية في اجتماع القاهرة المقرر». وقال له بيغن «إن الوفد الاسرائيلي لن تكون له سلطة مناقشة الحدود النهائية ولا المسألة الفلسطينية، ولا أية مسائل أخرى تعني العرب»[٢٢].

وفي كمب ديفيد، انطلق المفاوض المصري من ضرورة البدء بالتوصل مع إسرائيل إلى إعلان مبادئ يؤكد اعترافها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والالتزام بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وفقاً للقرار ٢٤٢. ويلي ذلك، وفي ضوء الاعلان، بدء البحث

---

(٢٠) Dayan, Moshe: *Paix dans le Désert*, Fayard, Paris 1981, p. 66.

(٢١) المرجع نفسه، ص ٧٤.

(٢٢) فانس، سايروس، خيارات صعبة، مذكرات، صدر في الولايات المتحدة ١٩٨٣، ونشرت جريدة السفير اللبنانية ترجمته كاملة في ٢٩ حلقة، من ٦/١ إلى ٢٩/٦/١٩٨٣، الحلقة ٧.

في الانسحاب من سيناء[٢٣]. ولكن المفاوض الاسرائيلي رفض أن يجعل الانسحاب مبدأ. وبناء على ذلك نلاحظ أن معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية - باعتبارها التجربة الأولى للحل - لم تفصل بين مبدأ الانسحاب من سيناء وبين تطبيع علاقات البلدين، وإنما ربطت بينهما ربطاً وثيقاً، وبالتالي «لم تصبح قضية الانسحاب في مفهوم المعاهدة مرتبطة بالقاعدة القانونية الدولية القاضية بعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة المسلحة»[٢٤].

ولقد وصف وزير الخارجية المصرية يومذاك المشروع الأخير لاتفاقيتي كمب ديفيد، اللتين وقع عليهما يوم ١٩٧٨/٩/١٧، أن المشروع كان «على هوى إسرائيل تماماً... إذ كان يتفق في فلسفته وأرضيته مع مشروع الحكم الذاتي الذي قدمه بيغن منذ البداية في الاسماعيلية، وإن أدخلت عليه تعديلات تجميلية... ورغم كل ذلك فلم يسلم المشروع من هبش إسرائيل ونهشها لمزيد من التنازلات وإدخالها الكثير من التعديلات على المشروع حتى آخر لحظة»[٢٥]. وأبرز ما في تعديلات اللحظة الأخيرة، أن أصرّ بيغن على «حذف الاشارة إلى عبارة عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة. وقال لكارتر تقطع يدي ولا أوقع عليها». يضاف إلى ذلك الحاح بيغن على حذف الاشارة إلى «أخذ قرارات الأمم المتحدة بعين الاعتبار» عند بحث مشكلة اللاجئين. وقد تم له ذلك[٢٦].

---

(٢٣) كامل، ص ٧٩.

(٢٤) نافعة، ص ٧٣ - ٧٤.

(٢٥) كامل، ص ٥٨٦.

(٢٦) المرجع نفسه، ص ٦٠٤.

هذا في كمب ديفيد، أما في مؤتمر مدريد، فقد ارتبطت موضوعات الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة (المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود) بمفاوضات «الوضع الدائم» الذي سيتفق عليه الطرفان الفلسطيني والاسرائيلي، والذي يبدأ البحث فيه في وقت لا يتجاوز بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية (ومدتها ٥ سنوات).

وعلى المسار السوري ـ الاسرائيلي، والمسار اللبناني ـ الاسرائيلي، سلك المفاوض الاسرائيلي منهجاً محدداً لم يخرج عن حدوده العامة، ولا عن هدفه الأساسي، وهو عدم الالتزام بالانسحاب من الجولان السوري، أو الجنوب اللبناني. لذا قضى الاسرائيلي معظم أوقات الجولات التفاوضية، وهو يحاول الحصول على مكاسب محددة: الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والتعرف على مفردات مفهوم السلام لدى الطرفين السوري واللبناني، وبخاصة تفصيلات التطبيع كتبادل التمثيل الدبلوماسي، والتجارة والسياحة والتعاون في استغلال المياه وشؤون البيئة وغير ذلك من مفردات التطبيع، وذلك كله قبل أن تعلن إسرائيل التزامها بمبدأ الانسحاب الشامل من الجولان والجنوب، تنفيذاً للقرار ٢٤٢. وفي محاولة من المفاوض الاسرائيلي للتهرب من الالتزام بمبدأ الانسحاب، شرد هذا المفاوض إلى موضوعات لا علاقة لها قط بجوهر عملية السلام، كمثل «أوضاع اليهود الباقين في سورية، مدعياً أنهم محجوزون كرهان» ودور سورية في دعم «حزب الله» في لبنان، وغير ذلك من شؤون هامشية[٢٧].

وإذا كان المفاوض الاسرائيلي ـ حسب نص الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ـ أجّل النظر في موضوعات أساسية هامة إلى حين بدء

---

(٢٧) مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٨، ابريل ١٩٩٢، ص ١٨٣.

«مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني» في وقت لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية (أي في أيار/مايو ١٩٩٦)، وهذه المفاوضات «سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها: القدس، واللاجئون، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود، والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك» ـ وذلك حسب نص المادة ٥ من الاتفاق ـ إذا كان المفاوض الاسرائيلي أجل النظر في هذه الموضوعات الأساسية، فإنه يكون قد تجاهل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وطوى النظر في مقومات الدولة الفلسطينية التي لم يرد في الاتفاق أية إشارة، بعيدة أو قريبة، إلى احتمال اعتراف إسرائيل بها. ولكن لا بد من القول أيضاً، أن الاتفاق «لا يغلق الطريق أمام نشأة دولة فلسطينية في المستقبل»(٢٨).

ولقد ظل المفاوض الاسرائيلي في المسار السوري ـ الاسرائيلي يصر على أن القرار ٢٤٢ ينص على حدود قابلة للدفاع عنها. وهذه الحدود، كما عبر عنها رئيس الوفد الاسرائيلي «تقع فوق هضبة الجولان»(٢٩). ولا يختلف موقف إسحق رابين عن هذه الفكرة كثيراً، حين قال «ان تفسيرنا للقرار ٢٤٢ يختلف عن تفسير العرب له» وان تفسيرنا للقرار بشأن الانسحاب من الجولان لا يستند إلى سابقة انسحابنا الكامل من سيناء(٣٠).

---

(٢٨) مجموعة باحثين: **كراسات استراتيجية: الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٣، ص ١٥.

(٢٩) *Jerusalem Post*, 11/10/1992.

(٣٠) *Jerusalem Post*, 8/9/1992.

وتأكيداً لمفهوم إسرائيل بأن الانسحاب ليس مبدأ مُلزماً، فقد ربطه المفاوض الاسرائيلي بالتطبيع، وسعى إلى أن يكون للتطبيع الأولوية على الانسحاب. كمثل ما فعل في كمب ديفيد. فقد نصت معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية (١٩٧٩/٣/٢٦) على أن يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية (علاقات كاملة: المادتان ١ و٣ من المعاهدة) عند إتمام الانسحاب المرحلي الذي يجب أن ينجز خلال ٩ أشهر من بدء تنفيذ المعاهدة (الملحق ١ بالمعاهدة)، وليس عند إنجاز الانسحاب النهائي الشامل[٣١].

ولقد تمسك المفاوض الاسرائيلي بالمبدأ نفسه ـ ولكن بشكل آخر ـ في «إعلان واشنطن» الذي تضمن إعلان مبادئ إقامة السلام بين الأردن وإسرائيل[٣٢] والذي وقع عليه الملك الأردني ورئيس وزراء إسرائيل في حديقة البيت الأبيض بواشنطن يوم ١٩٩٤/٧/٢٥. فقد طوى ذلك الاعلان حالة الحرب بين البلدين، وأقام «مجموعة من الخطوات لترمز إلى المرحلة الجديدة» وذلك في مجالات الاتصالات السلكية والشبكات الكهربائية ونقاط العبور على الحدود المشتركة والعبور الجوي والاستمرار في المفاوضات لإلغاء سائر أنواع المقاطعة الاقتصادية. كل هذه الخطوات كرسها الاعلان دون أن تكون هناك أية إشارة قط إلى موضوع هام مبدئي: الانسحاب الاسرائيلي من أرض أردنية احتلتها إسرائيل في وادي عربة.

وهكذا يتمسك المفاوض الاسرائيلي بأنموذجه التفاوضي

---

(٣١) جريدة الحياة، ١٩٩٤/٧/٢٦.

(٣٢) خوري، طارق: من المبادرة إلى المعاهدة، عمان ١٩٧٩، ص ١٦٣ ـ ١٨٦، وفيه نص المعاهدة.

المفضل، وهو إعلاء أولوية التطبيع ليسبق معاهدة السلام ويقود إليها. وإلى مبدأ الانسحاب الذي أدخله المفاوض الاسرائيلي في دائرة الثوابت، ينضم مبدأ السيادة. فقد ظل هذا المفاوض، منذ العام ١٩٧٨ حتى اليوم، متمسكاً برفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد وضح هذا المذهب في اتفاقيات كمب ديفيد، ثم في الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي (١٣/٩/١٩٩٣)، حيث ترك موضوع السيادة معلقاً لتحسمه المفاوضات.

وكان مناحيم بيغن عرض هذه الفكرة في لقائه مع الرئيس السادات في الاسماعيلية (٢٥/١٢/١٩٧٧)، واقترح أن يترك موضوع السيادة على الضفة والقطاع مفتوحاً معلقاً، فلا تكون السيادة لإسرائيل ولا لغيرها. وفي حين يتمتع الفلسطينيون «بالحكم الذاتي الاداري» تتولى إسرائيل شؤون الأمن والنظام فيهما[٣٣].

وفي إطار مفهوم إسرائيل عن السيادة، وإسقاط أي مقوم من مقوماتها، فإنها لا تتورع عن التدخل حتى في الشكليات المراسمية. فقد حدث أن كان الخطاب الذي حمله معه الرئيس السادات لإلقائه في الكنيست ـ وهو خطاب حدد بوضوح المطالب العربية ـ يتضمن إشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية. ويبدو أنه اضطر، في اللحظات الأخيرة، إلى أن يحذف تلك الاشارة، بعد أن أبلغ وزير الخارجية موشي ديان أحد أعضاء الوفد المصري أن تلك الاشارة ستواجه برد قاطع من جانب إسرائيل[٣٤].

---

(٣٣) كامل، ص ٤٧.

(٣٤) ديان، ص ١٠٤.

وقبل انعقاد مؤتمر كمب ديڤيد، أبلغ الرئيس السادات الادارة الأميركية أن أية مفاوضة مباشرة جديدة مع إسرائيل «يجب أن تتم على أساس استبعاد الأرض والسيادة من دائرة التفاوض»[٣٥]. وقبيل انعقاد المؤتمر أيضاً، وإزاء تعنت بيغن ورفضه الثابت للطلب المصري، وافق الرئيس السادات في اجتماع عقده في فيينا مع شيمون بيريز على صيغة «ترسم الحدود بين الضفة الغربية وغزة وبين إسرائيل بما يحقق أماني الفلسطينيين وأمن إسرائيل»[٣٦]. وأبلغ الرئيس السادات وزير خارجيته محمد ابراهيم كامل بذلك يوم ١٩٧٨/٩/٣، أي قبل السفر إلى الولايات المتحدة بيومين[٣٧].

وفي كمب ديڤيد، قدم الوفد المصري مشروعاً بشأن شمولية التسوية، بدءاً بالقضية الفلسطينية. وقد رفض مناحيم بيغن كل ما ورد في المشروع المصري. فأجابه الرئيس السادات «بأنه لن تكون هناك تسوية بدون حل القضية الفلسطينية، وأنه لذلك يعلن أمام كارتر وبيغن أنه لن يوقع على أي اتفاق بشأن سيناء قبل التوصل إلى اتفاق حول الضفة الغربية وقطاع غزة»[٣٨]. ولقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن ذلك، فيما بعد، ولكن مضمونه كان غير ذلك، بعد أن تبنى كارتر جوهر المشروع الاسرائيلي، «على أساس الصيغة التي اتفق عليها الرئيس السادات مع شيمون بيريز في فيينا، والتي تقوم على المواءمة بين أماني الفلسطينيين ومتطلبات أمن إسرائيل»[٣٩].

---

(٣٥) كامل، ص ٤٢٣.
(٣٦) كامل، ص ٤٧٠.
(٣٧) كامل، ص ٤٧٠.
(٣٨) كامل، ص ٥٠٣.
(٣٩) كامل، ص ٥٠٨.

فإذا انتقلنا إلى مؤتمر مدريد، فإننا نجد أن المفاوض الاسرائيلي في الجولة الرابعة للمسار الفلسطيني ـ الاسرائيلي (١٩٩٢/٢/٢٤) يتقدم بمشروع عنوانه: «أفكار للتعايش السلمي في المناطق خلال الفترة الانتقالية»، أبرز ما فيه: التعامل مع السكان وليس مع وضع الأرض، وإبقاء الصلات القائمة بين إسرائيل و«المناطق» على حالها، واستمرار الاسرائيليين في العيش والاستيطان «بالمناطق»، وتولي إسرائيل وحدها مسؤولية الأمن، وأن تكون أجهزة الحكم الذاتي ذات طبيعة إدارية وظيفية[٤٠].

ويمكن القول ان هذا المشروع يجسد جوهر المشروع الذي كان مناحيم بيغن قدمه إلى الرئيس السادات في لقاء الاسماعيلية، والذي عرضه في الكنيست يوم ١٩٧٧/١٢/٢٨[٤١]. يضاف إلى ذلك، أن بعض المحللين يرون أن ثمة رابطة قوية بين الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي (١٩٩٣/٩/١٣) وبين أول مشروع إسرائيلي للتسوية بعد حرب ١٩٦٧، ويقصدون به «مشروع ييغال آلون ـ تموز/يوليو ١٩٦٧». وقد بلغ التشابه بين مشروع آلون واتفاق ١٩٩٣ حداً بدا عنده الاتفاق «كنسخة معدلة ومنقحة من مشروع آلون»[٤٢]. ويركز هؤلاء المحللون على ما ورد في مشروع آلون[٤٣] بشأن ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق المكتظة بالسكان العرب،

(٤٠) **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٠٨، ابريل ١٩٩٢، ص ١٨٢.

(٤١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **مشاريع التسوية الاسرائيلية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٨)**، بيروت ١٩٨١، ص ١٤ ـ ٢٣.

(٤٢) **كراسات استراتيجية**، ص ١١.

(٤٣) مشاريع التسوية الاسرائيليه (١٩٦٧ ـ ١٩٧٨)، ص ٦٠ ـ ٧٥.

وإعادة توزيعها في المناطق الحدودية الشرقية، وتوفير المواءمة بين متطلبات الأمن الاسرائيلي وهاجس الخوف من الزيادة السكانية في أوساط الفلسطينيين. وقد استلهم اتفاق ١٩٩٣ كثيراً من العناصر الأساسية في مشروع آلون، وبخاصة تلك المتعلقة بإعادة توزيع القوات الاسرائيلية بعيداً عن المناطق المأهولة بالسكان.

وليس هذا المنهاج بشأن الثوابت في مواقف المفاوض الاسرائيلي منهاجاً مرحلياً أو مؤقتاً أو مرتبطاً بهذا الحزب الحاكم أو الائتلاف الحاكم، بحيث إذا تداول الحكم حزب أو ائتلاف آخر حمل معه منهاجاً آخر. فقد حدث أن تناوب على تمثيل إسرائيل في مؤتمر مدريد الليكود الحاكم، منذ بدء المؤتمر في ١٩٩١/١٠/٣٠ حتى نجاح حزب العمل في انتخابات الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢/٦/٢٣). وقد رافقت فترة الانتخابات دعاية واسعة تسم الليكود بـ «التطرف» وتخلع على حزب العمل صورة «الوسطية». وبالرغم من هذه «الصفات» المتناقضة، لم تتغير ملامح الثوابت لدى المفاوض الاسرائيلي.

وإذا كانت حكومة الليكود سلكت سبيل التشدد والتعنت في الشكل والموضوع، فإن حكومة حزب العمل سلكت السبيل نفسه في جوهر المواقف، وأظهرت بعض المرونة في الشكل، كمثل ما فعلت حين أعلنت أنها ستستمر في «الاستيطان الأمني» وتوقف ما أسمته «الاستيطان السياسي». وليست هذه التفرقة بين نوعين من الاستيطان سوى اصطناع ظاهري، إذ استمرت الخطط الاستيطانية، إنشاء وتوسعاً، دون أي تراجع أو توقف أو تقليص.

إذن، فالتمييز بين المفاوض الاسرائيلي في عهد الليكود، وخلفه في عهد حزب العمل، يفقد معناه. فكلاهما ملتزم بالهدف الصهيوني الذي هو نفسه منذ أن نشأت الحركة الصهيونية حتى أنتجت وليدتها

إسرائيل، ومنذ أن حملت إسرائيل رسالة الصهيونية حتى يومنا هذا. «فالاعتدال الصهيوني فكرة وهمية. المتطرف هو الذي يصر على أن يحصل اليوم على ما يقبل المعتدل بإرجاء الحصول عليه حتى الغد. الفرق بينهما في التوقيت، لا أكثر ولا أقل... الصهيوني المتطرف هو الذي يطلب الهدف كله دفعة واحدة، والصهيوني المعتدل هو الذي يرضى به، نفسه، أقساطاً متعاقبة»(٤٤).

خامساً: أرضية التفاوض الاسرائيلي

بعد أن حققت إسرائيل هدفها بنفي الأمم المتحدة من دائرة التفاوض، عكفت على مداراة الدور الأميركي، وهو في الأصل دور رئيسي فعال. وبذلت إسرائيل قصارى جهدها، منذ مؤتمر كمب ديفيد (١٩٧٨) وصولاً إلى مؤتمر مدريد (١٩٩١) من أجل تقليص دور الولايات المتحدة، وصرفها عن أن تكون الحكم الرائد الموجه، وقصر مهمتها على تشجيع الأطراف على التفاوض، ونقل الأفكار والتحاور بشأنها. كل ذلك في إطار تبادل الرأي، دون أن يتطور ذلك الدور إلى منزلة الريادة أو الوساطة الايجابية أو المبادرة إلى الاقتراح أو أن يتخذ أي شكل من أشكال الايحاء أو التأثير المباشر أو غير المباشر.

وإذ تستجيب الولايات المتحدة لطلب المفاوض الاسرائيلي بشأن الدور الأميركي، في شكله ونوعه، فإن تلك الاستجابة تأتي ظاهرة طبيعية في سياق الاستراتيجية الأميركية الثابتة تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي بمجمله، وتجاه إسرائيل بصورة خاصة. وإذا كانت ثوابت

---

(٤٤) صايغ، د. فايز: **الدبلوماسية الصهيونية**، مركز الأبحاث، بيروت ١٩٦٧، ص ١٢٩.

تلك الاستراتيجية لا تدخل في إطار دراستنا هذه، فلا بد من الاشارة إلى بعض العناصر التي تضمنتها «رسالة التطمينات الأميركية إلى حكومة إسرائيل ـ ١٨/١٠/١٩٩١» عشية انعقاد مؤتمر مدريد. فقد وفرت تلك الرسالة المعلنة مجموعة العناصر التي تشكل الأرضية التي يقف عليها المفاوض الاسرائيلي في مواجهة المفاوض العربي. إنها أرضية تفرض ذاتها على عملية التفاوض، وإن لم تكن إحدى وثائقه المرجعية. ولكنها تفتح أمام المفاوض الاسرائيلي آفاق مطالبه، وتشجعه ـ بشكل غير مباشر ـ على أن يتصلب في مواقفه، ويتمسك بثوابته، ويناور عند الحدود العليا من مشروعاته. لقد قالت تلك الرسالة:

«منذ إنشاء إسرائيل، أدركت الولايات المتحدة أن التحديات التي تواجه إسرائيل تتعلق بجوهر وجودها. وعلى امتداد فترة طويلة للغاية، عاشت إسرائيل في منطقة رفض فيها جيرانها الاعتراف بوجودها وحاولوا تدميرها. لهذا السبب، كان مفتاح التقدم نحو السلام دائماً الاعتراف بحاجات أمن إسرائيل وبضرورة التعاون الوثيق بين دولتينا لتلبية هذه الحاجات. إننا نؤكد لكم أن التزاماتنا بأمن إسرائيل باقية على ما هي عليه... بما في ذلك الالتزام بتفوق إسرائيل النوعي. نريد أن نعود ونؤكد موقفنا بأن إسرائيل تستحق حدوداً آمنة وقابلة للدفاع، والتي يجب أن يتفق عليها في مفاوضات مباشرة بحيث تكون مقبولة من جيرانها... لقد أبلغتمونا، أنتم وبقية الأطراف، بوجود تفسيرات مختلفة لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، وبأن هذه التفسيرات ستعرض أثناء المفاوضات. ووفقاً للسياسة التقليدية للولايات المتحدة، لا نؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة... لن تكون للمؤتمر قوة فرض حلول على الأطراف، أو استخدام حق النقض للاتفاقات التي ستتحقق بواسطته. لن تكون له صلاحية اتخاذ قرارات ولا حق التصويت على مسائل أو نتائج. يمكن أن يتجدد انعقاد المؤتمر

فقط بموافقة جميع الأطراف»[٤٥].

على قاعدة هذه الأرضية، التي رسمت رسالة التطمينات الأميركية معالمها، والتي كانت متوافرة قبل تلك الرسالة، على مدار الزمن الطويل الذي استغرقه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، تحرك المفاوض الاسرائيلي في مختلف مراحل المفاوضات ومساراتها، منذ كمب ديفيد حتى اليوم.

ففي كمب ديفيد، حيث كانت البيئة التي انعقدت فيها المفاوضات (٥ ـ ١٧/٩/١٩٧٨) تختلف عن البيئة التي انطلقت منها مفاوضات مدريد (٣٠/١٠/١٩٩١) برز دور الادارة الأميركية فاعلاً وواضحاً، من خلال الاقتراحات والتسويات التي كان الوفد الأميركي برئاسة الرئيس جيمي كارتر يتقدم بها. ومن مراجعة مذكرات وزير الخارجية سايروس فانس يمكن استخلاص نتيجتين:

١ ـ أولاهما تركيز فانس، في غير موضع من مذكراته، على قرار كارتر بأن تتخذ الادارة الأميركية «موقفاً متوازناً» بين الوفدين المصري والاسرائيلي. وبالرغم من هذا التركيز المتكرر، كان الوفد الأميركي يعرض، بادئ ذي بدء، اقتراحاته على الوفد الاسرائيلي، فيعدلها هذا بما يتفق وأغراضه، ثم ينقلها الأميركي إلى الوفد المصري بالصيغة التي عدلها المفاوض الاسرائيلي. ولم يحدث قط أن فعل الوفد الأميركي عكس ذلك.

٢ ـ في كل مرة يتعنت بيغن إزاء اقتراح أميركي، كان كارتر

---

(٤٥) **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٠٧، يناير ١٩٩٢، وفيها وثائق مؤتمر مدريد.

يطوي الموضوع أو يغفل الاشارة إليه في الوثائق. كمثل ما فعل في قضية القدس، فإزاء رفض إسرائيل للمقترح الأميركي بشأنها، ترك كارتر الأمر دون حل.

وهكذا قام الوفد الأميركي في كمب ديڤيد بدور الشريك وصانع الأفكار وصائغ المقترحات، ولكن لخدمة المفاوض الاسرائيلي وتحقيق أغراضه قدر المستطاع. وقد استند مناحيم بيغن في إلزام الرئيس الأميركي بهذا الأسلوب إلى التعهد الخطي الذي سبق أن وقعه هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأسبق، وقدمه إلى الحكومة الاسرائيلية في العام ١٩٧٥، وفيه يثبت التزام الادارة الأميركية «بعدم التقدم بأي مشروع يتعلق بتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي قبل التشاور عليه مع إسرائيل مقدماً»(٤٦).

وهكذا، أقدم الرئيس كارتر، في إثر تصادم المواقف المصرية والمواقف الاسرائيلية، على إعداد مشروع يعالج فيه الهوة بين مواقف الطرفين. وعرض على الوفد المصري الأفكار التي يتضمنها المشروع الأميركي «وكلها تدور في فلك التخطيط الاسرائيلي» كمثل تأجيل موضوع السيادة على الضفة والقطاع، والتفرقة بين المستوطنات في سيناء وفي سائر الأراضي المحتلة الأخرى، وتبني صيغة فيينا بشأن الحدود بين إسرائيل والضفة والقطاع، و«فرض ما يتفق عليه على باقي الدول العربية ولو كان حلاً ناقصاً أو جزئياً»(٤٧).

وحينما تلقى الوفد المصري المشروع الأميركي (١٩٧٨/٩/١١)

---

(٤٦) كامل، ص ٥٣٠.

(٤٧) كامل، ص ٥١٤.

لاحظ المفاوض المصري أنه «كانت بصمات التشاور الاسرائيلي واضحة جلية على المشروع ككل وعلى فلسفته ولغته ونصوصه واصطلاحاته»[٤٨]. فهو لم يتضمن المواقف الأميركية المعلنة الثابتة بشأن تسوية النزاع، وبخاصة أنه «لم ينص على الانسحاب الاسرائيلي من سيناء ولا على الانسحاب من الضفة مع تعديلات طفيفة، كما لم يشر إلى الانسحاب من القدس العربية، ولا هو تضمن أية إشارة إلى مصير المستوطنات سواء في سيناء أو في الضفة الغربية وغزة»[٤٩]. وكان من نتيجة اعتراض المفاوض المصري على كثير من أفكار المشروع الأميركي، أن أعاد الوفد الأميركي صياغة مشروعه بعد إدخال «تحسينات كثيرة على مشروعهم الأول»، لكن «ظل هيكل المقترحات الأميركية الذي كان يستند في الواقع إلى هيكل مشروع الحكم الذاتي الاسرائيلي ثابتاً»[٥٠].

هذا في كمب ديفيد. أما في مدريد، فما ان انعقدت الجولة الأولى بين الأطراف العربية والطرف الإسرائيلي في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، حتى هرعت إسرائيل إلى المطالبة بعقد الجولات التفاوضية في منطقة الشرق الأوسط، ثم قبلت إسرائيل بأن تكون واشنطن مقراً للتفاوض في إثر رفض جميع الأطراف العربية الطلب الاسرائيلي، وترحيب الادارة الأميركية بأن تكون واشنطن مكاناً للتفاوض. وحينما حددت واشنطن بدء الجولة الثانية في ٤/١٢/١٩٩١، أعلنت إسرائيل أنها لن تكون جاهزة للمفاوضات إلا

---

(٤٨) كامل، ص ٥٤٣.

(٤٩) كامل، ص ٥٤٣.

(٥٠) كامل، ص ٥٦٦

يوم ٩/ ١٢. ولقد هدفت اسرائيل من الواقعتين، بالرغم من قلة أهميتهما، إلى تقليص دور الولايات المتحدة كوسيط، وإلى إشعارها بأن لا تنفرد في قرار أو موقف لا ترضى عنه إسرائيل.

ولقد حرص المفاوض الاسرائيلي منذ البداية على إحباط المسعى العربي الهادف إلى «استحضار الأميركيين إلى قاعات المفاوضات»[٥١]، واتخذ من المواقف ما يوضح أن أي تدخل أميركي سيكون غير مقبول، ولو كان هذا التدخل بخصوص قضية إجرائية، منعاً من أن يتطور إلى شؤون أساسية. إن دور الراعي الأميركي محدود، حسب قول اسحق رابين تعليقاً على رحلات وزير الخارجية الأميركية بين سورية وإسرائيل «بهدف توضيح الأمور، ونقاط الاختلاف والمواقف» وهو دور «لا يتمثل في تقديم اقتراحات حل وسط بين إسرائيل وسورية. ولا أرى سبباً لأن يغيّر الأميركيون أسلوب التعامل هذا. وهو ما أحسنوا القيام به حتى اليوم. ولا بد أن يستمروا به في المستقبل»[٥٢]. وجوهر الموقف الاسرائيلي حيال هذا الأمر هو أنه يسهُل على إسرائيل رفض أي مطلب عربي، في حين أنها لا تستطيع أن ترفض بالسهولة ذاتها مطلباً أو اقتراحاً أميركياً.

وفي إطار مؤتمر مدريد، يقدم أحد الباحثين الأميركيين (وليم كوانت) تحليلاً لموقف الادارة الأميركية الحالية (إدارة الرئيس بل كلينتون) من صنع السلام العربي - الاسرائيلي، وينتهي إلى حقائق جديدة بني عليها الموقف الأميركي. وما يهمنا من هذه الحقائق، قوله إن إسرائيل أصبح لها اليد الطولى حالياً. وبناء على ذلك فإن فن

---

(٥١) مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٨، ص ١٨٧.

(٥٢) جريدة الحياة، ٩/٨/ ١٩٩٤، و١٣/٨/ ١٩٩٤.

صناعة السلام العربي ـ الاسرائيلي أصبحت تعتمد على إقناع إسرائيل بتقديم تنازلات[٥٣].

سادساً: تفتيت الجبهة العربية

لم توفر إسرائيل جهداً أو وسيلة من أجل إضعاف خصمها العربي، بحيث تفقده قوام قوته، وهو «التضامن»، أو «الجبهة العربية» كمصطلح نستعمله في هذه الدراسة للدلالة على صيغة لم يُكتب لها أن تتكون وتختزن معاني المصطلح ومغازيه، وبقيت ملمحاً أملاً سرعان ما ضاعت آثاره.

ولقد أدركت إسرائيل، ومن قبلها الحركة الصهيونية، منذ بداية الصراع، أن مصر تشكل محور الجبهة العربية، فلا حرب بدون مصر ولا سلام بدونها. وانطلاقاً من هذا التقويم الذي سيطر على فكر المفاوض الاسرائيلي منذ أول عملية تفاوضية في العام ١٩٤٩، في إثر حرب ١٩٤٨، يمكن القول ان صاحب القرار الاسرائيلي ركز دائماً وأولاً على مواجهة مصر حرباً، أو التوجه إليها سلماً، أو مهادنتها عندما تقتضي الضرورة.

وتطبيقاً لهذا التقويم الاسرائيلي، الذي شكل محوراً من محاور الاستراتيجيات الاسرائيلية طوال مدة الصراع، اتجهت إسرائيل إلى مصر لتعقد معها أول عملية تفاوض مباشر بإشراف الأمم المتحدة، لصياغة اتفاقية هدنة دائمة. وقد ركزت إسرائيل على مصر آنذاك يقيناً منها بأن أية تسوية تتم مع مصر ستكون سابقة تقبلها الدول العربية الأخرى بشكل من الأشكال، وفي وقت من الأوقات.

---

(٥٣) مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٦، ابريل ١٩٩٤، ص ٢٦٠ ـ ٢٦٢.

وتذرعاً بالأمر الواقع واحداث حقائق جديدة على الأرض تدعم موقف المفاوض الاسرائيلي، شرعت إسرائيل في ممارسة ضغوطها الميدانية على مصر بانتهاكات متتالية لاتفاقات وقف إطلاق النار، فشنت سلسلة من الهجمات على المواقع المصرية في النقب، وحاصرت الفالوجا، ولم تنفذ قرارات مجلس الأمن بعودة قواتها إلى المواقع السابقة. وقد استخدمت إسرائيل هذه التوسعات في الاحتلال، وبخاصة محاصرة الفالوجا من أجل أن تساوم وتضغط أثناء المباحثات. وهي لم تلجأ إلى أسر القوات المحاصرة لتستخدم الحصار وسيلة ضاغطة. «وبالفعل حصلت إسرائيل على بعض التنازلات مقابل خروج الحامية المحاصرة»[٥٤].

جرت المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية المباشرة في جزيرة رودس (١٢/١ ـ ١٩٤٩/٢/٢٤)، وانتهت إلى توقيع اتفاقية الهدنة الدائمة، تضمنت إنشاء منطقة مجردة من السلاح، دون النص بوضوح على من له حق السيادة على تلك المنطقة. وقد سرى المفهوم نفسه في سائر الاتفاقيات الأخرى مع لبنان (١٩٤٩/٢/٢٤) والأردن (١٩٤٩/٤/٣) وسورية (١٩٤٩/٧/٢٠). وقد استفادت إسرائيل من غموض الوضع القانوني لهذه المناطق. كما استغلت ما ورد في ديباجة الاتفاقيات، حيث أشير فيها إلى أنها تمهيد لسلم دائم في فلسطين. «وستتعلل إسرائيل بهذا النص لتدلل أن الهدنة خطوة مؤقتة نحو الصلح»[٥٥].

---

(٥٤) العقاد، د. صلاح: **تطور النزاع العربي الاسرائيلي (١٩٥٦ ـ ١٩٦٧)**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٥، ص ١٤.

(٥٥) العقاد، ص ١٦.

لم يشهد الصراع العربي ـ الاسرائيلي مفاوضات مباشرة علنية منذ ذلك الحين حتى حرب ١٩٧٣، التي أفرزت «مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط»، ذلك المؤتمر الذي لم يكتب له أن يتجاوز حدوداً معينة. وحينما سعى وزير الخارجية الأميركية سايروس فانس إلى إحياء المؤتمر، لم يجد صعوبة لدى الأطراف العربية، «ولكن الصعوبة الكبرى هي أن إسرائيل تفضل أن تتفاوض على انفراد مع كل دولة عربية على حدة، كي تصل إلى تسويات منفصلة»[٥٦].

وحينما انعقد مؤتمر كمب ديفيد، استغلت إسرائيل، إلى أقصى حد ممكن، الظروف الخاصة بالوضع العربي آنذاك، وبالعلاقات العربية البينية من أجل خدمة عملية التفاوض. وقد تجسدت محاولات إسرائيل لاستغلال تلك الظروف في مختلف مراحل التفاوض. وسلكت السلوك الذي يولد الاقتناع لدى الدول العربية بأن مصر أعلت مصالحها الذاتية ومصالح إسرائيل على المصالح العربية، سعياً إلى تعميق الانشقاق المصري ـ العربي. ولقد أضافت إسرائيل إلى ذلك وقائع جديدة ترسخ هذا الاقتناع، كمثل ضمها الجولان السورية إليها، واعتبار القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل، وضرب المفاعل النووي العراقي (١٩٨١)، ثم غزو لبنان (١٩٨٢).

وحدث حين وصول وزير الخارجية المصرية إلى القدس (١٦/١/١٩٧٨) لعقد أول اجتماع للجنة السياسة المصرية ـ الاسرائيلية، أن سمع الوزير في نشرة الأخبار باللغة العربية من الاذاعة أن مناحيم بيغن أبلغ وفداً من اليهود الهولنديين يزور إسرائيل «أن الرئيس السادات أخبره بأن زعماء منظمة التحرير

---

(٥٦) فانس، الحلقة ٢.

الفلسطينية هم عملاء للاتحاد السوفييتي»[٥٧].

وبعد أن مرت عشرة أيام على مفاوضات كمب ديفيد، وبعد أن أشرف المؤتمر على الفشل بسبب تعنت المفاوض الاسرائيلي، واصل هذا المفاوض تعنته الضاغط من أجل أن يحصل على أكبر قدر من المكاسب، وعلى غرض محدد يهدف إليه، وهو «استخدام ورقة سيناء للمقايضة عليها بأن تخرج مصر من حلبة النزاع العربي - الاسرائيلي مقابل إطلاق يد إسرائيل في الضفة الغربية وغزة وهما بيت القصيد». ولقد ورد هذا النص في مذكرات محمد ابراهيم كامل، وزير خارجية مصر يومذاك[٥٨]. ولكن الوزير وضع حاشية في نهاية المقتبس ليرد النص إلى موشي ديان في كتابه «الاختراق - ص ٩٧٤». وكان ديان قابل الرئيس السادات (١٩٧٨/٩/١٤) وقال له إن «الشعب الاسرائيلي لا يخشى من بين الدول العربية إلا مصر فهي الدولة الوحيدة القادرة على تهديد إسرائيل تهديداً حقيقياً. ولقد أكدت حرب اكتوبر هذا الشعور. وبالتالي فإن الشعب الاسرائيلي وبالتالي الكنيست لن يقبل على الاطلاق التخلي عن المستوطنات والمطارات في سيناء»[٥٩].

ولقد أفرغت إسرائيل اتفاقيتي كمب ديفيد من كل ما يحفز أي طرف عربي آخر على الانضمام إليها. ذلك أن إسرائيل لم تشأ يومذاك أن يركب قطار التسوية سوى مصر وحدها، بهدف تفريغ الدائرة العربية من محورها الأساسي، وهو مصر، بالرغم من أن اتصالات

---

(٥٧) كامل، ص ٩٦.

(٥٨) كامل، ص ٥٧٣.

(٥٩) كامل، ص ٥٧١.

بين بعض الدول العربية وإسرائيل كانت قائمة يومذاك وقبله وبعده[٦٠].

ولأن إسرائيل قد حققت هدفها هذا في كمب ديفيد، فقد كان سهلاً عليها، وحين تتوافر الظروف والعوامل لعملية تفاوضية جديدة، أن تتعامل مع كل دولة عربية معنيّة على حدة، وذلك من خلال تفتيت الدائرة العربية إلى قطاعات تفقدها شكلها ومضمونها.

وفي سعي المفاوض الاسرائيلي إلى تفتيت الجبهة العربية، فكّك مفاصل الرابطة القومية في الالتزامات العربية البينية، حين أعلى الالتزام الاسرائيلي - القطري (العربي) على الالتزامات العربية البينية (القومية)، ما سبق منها وما لحق. ولقد وضح هذا الموقف في المعاهدة المصرية - الاسرائيلية، إذ نصت المادة السادسة منها على أن الطرفين يتعهدان بتنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن «أية وثيقة خارج هذه المعاهدة»، ويقرّان «بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من الالتزامات الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة».

وفي مؤتمر مدريد، وفي إثر تسلم حزب العمل الحكم في إسرائيل، نشطت إسرائيل في دعم مفاوضها من خلال تفتيت الموقف العربي، والتلاعب بالمسارات الثنائية، وإثارة الشكوك بين الوفود المفاوضة العربية، وعزلها عن بعضها بعضاً. ولقد استطاع المفاوض الاسرائيلي أن يصيب جبهة التفاوض العربية إصابات مباشرة. فقد

---

(٦٠) جريدة الحياة، ٩/٨/١٩٩٤.

أوحت أجهزة الاعلام الاسرائيلية والموالية لإسرائيل بأن تقدماً حدث في المسار السوري ـ الاسرائيلي في بداية الجولة السادسة. وهو ما أدى إلى توتر نسبي في العلاقات السورية ـ الفلسطينية[٦١]. وحينما كان وزراء خارجية دول الطوق يعقدون اجتماعاً تنسيقياً دورياً في بيروت يوم ١٩٩٣/٨/٢٧، كانوا يجهلون كل الجهل ما يجري في أوسلو، وما انتهت إليه المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية، حيث تمت صياغة اتفاقية «غزة وأريحا أولاً»[٦٢]، وجرى التوقيع عليها سراً قبل ذلك بأسبوع، ثم أعلنت بعد ذلك بأيام قليلة. وتلا ذلك التوقيع على جدول أعمال أردني ـ إسرائيلي، ثم إعلان مبادئ بين الأردن وإسرائيل يوم ١٩٩٤/٧/٢٥، في حين لم يكن المساران السوري ـ الاسرائيلي واللبناني ـ الاسرائيلي قد توصلا إلى نتائج مشتركة.

استطاع المفاوض الاسرائيلي برفضه مبدأ التسوية الشاملة، وصيغة الوفد العربي الموحد، وإصراره على ثنائية التفاوض وقطريتها، أن يفرغ الصراع العربي ـ الاسرائيلي من مدلوله التاريخي، كصراع بين الأمة العربية من جهة والحركة الصهيونية الاستعمارية ووليدتها إسرائيل من جهة ثانية. وقد أدى ذلك إلى توزيع مشكلات الصراع وشؤونه على قطاعات المصالح القطرية، وهي مصالح متباينة بطبيعتها. لقد زالت الدائرة القومية التي كان الصراع يتحرك ضمنها، ليتحول إلى نزاعات متعددة بين كل طرف عربي وبين إسرائيل، حتى إنه كان يمكن لمؤتمر مدريد أن تتتالى مراحله زمنياً، مرحلة فأخرى، بحيث تختص كل مرحلة بطرف عربي، كمثل ما جرى في اتفاقيات الهدنة

---

(٦١) مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤، اكتوبر ١٩٩٣، ص ١٠٨.

(٦٢) المرجع نفسه.

الدائمة (١٩٤٩)، حين جرت المفاوضات بين وفد إسرائيلي هو نفسه لم يتغير، وبين أربعة وفود عربية، جاء كل منها إلى رودس بعد أن انتهى الذي سبقه ووقع على الاتفاقية الخاصة به.

ومن الأمثلة الحية على منهاج إسرائيل في تفتيت الجبهة العربية وزرع الشقاق بين الأطراف العربية، ما تضمن إعلان واشنطن[٦٣] بين الأردن وإسرائيل بشأن القدس. فقد جاء فيه «تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الاسلامية في القدس. وحينما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها، فإن إسرائيل ستعطي أولوية عالية لدور الأردن التاريخي في هذه المقدسات».

سبّب هذا النص ـ الذي لم يمسّ قط قرار إسرائيل بأن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لها ـ سلسلة من الحوارات العربية البينية المصبوغة باللوم والأسى. ففي حين كررت إسرائيل دعواها بأن سيادتها علي القدس الموحدة ستبقى كاملة فهي عاصمة إسرائيل الأبدية[٦٤] قال بيان فلسطيني ان إعطاء إسرائيل أي دور أو تعهد بشأن القدس انتهاك للاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي[٦٥]. وأشار تصريح أردني إلى أن السيادة على الأماكن المقدسة في القدس «يجب أن تكون الولاية عليها لله وحده»[٦٦]. وصدر تصريح مصري بأن قضية القدس لا تخص دولة أو سلطة واحدة فقط، وليست مقصورة على

(٦٣) جريدة الحياة، ٢٦/ ٧/ ١٩٩٤.
(٦٤) جريدة الحياة، ٣٠/ ٧/ ١٩٩٤.
(٦٥) جريدة الحياة، ٢٧/ ٧/ ١٩٩٤.
(٦٦) جريدة الحياة، ٣٠/ ٧/ ١٩٩٤.

إسرائيل والأردن والفلسطينيين وحدهم، وإنما هي محل اهتمام الجميع، عرباً ومسلمين[٦٧].

لقد استطاع المفاوض الاسرائيلي أن يجعل أحد جوانب قضية القدس سبباً لتأزيم العلاقات العربية البينية، بعد أن كانت قضية القدس العربية تحظى بإجماع عربي وإسلامي كجزء من الأرض التي احتلت في حرب ١٩٦٧، بل ربما كانت آخر القضايا التي تحظى بمثل هذا الاجماع.

وهكذا زاد المفاوض الاسرائيلي في مساحة الخلافات العربية البينية الخاصة بعملية التفاوض. وهو أسلوبه الذي مارسه منذ أن انطلقت تلك العملية في مؤتمر مدريد، وجوهره إثارة التناقضات بين الأطراف العربية وإذكاء أسبابها، دون أن يكون، هو، قد تنازل عن شيء أو ضحى بمطلب. لقد توصل المفاوض الاسرائيلي، والعملية التفاوضية في أوجها، إلى نسف التنسيق بين الوفود العربية، في مختلف المسارات ومختلف المستويات.

لقد استطاع المفاوض الاسرائيلي - باستناده إلى بيئة الخلافات العربية البينية كعامل رئيسي شبه ثابت مسيطر على العلاقات العربية البينية، وبمناوراته التي تجسدت في تسريع وتيرة العمل في مسار، وتبطيء الوتيرة في مسار آخر، ثم عكس الأسلوب في جولة تالية، ثم الخروج من دائرة التفاوض المعلنة في الزمان والمكان إلى دائرة تفاوض سرية في زمانها ومكانها، وإلى لقاءات ذات مستوى تمثيلي رفيع خارج إطار آلية التفاوض المتفق عليها في مؤتمر مدريد - استطاع

---

(٦٧) جريدة **الأهرام** المصرية، ٢٧/ ٧/ ١٩٩٤

المفاوض الاسرائيلي بمناوراته هذه أن يفتت جبهة التفاوض العربية، وأن يجعل كل مسار تفاوضي منفرداً منعزلاً قائماً بذاته، حتى ليبدو وكأنه غريب عن أصله الذي انسلخ عنه، وغير ذي قربى بالمسارات الأخرى التي انبثقت من الأصل ذاته.

كانت الضحية الأولى لهذا التفتيت الذي أحدثه المفاوض الاسرائيلي في جبهة التفاوض العربية، وللثغرات التي فتحها وتسلل منها، بعض ثوابت الموقف العربي، التي بنت نفسها مع تراكم الزمن وتتالي الأحداث. وبالرغم من سعي دول الطوق (مصر وسورية والأردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية) إلى درء الأذى القادم من تلك الثغرات، بواسطة اجتماعات تنسيقية وتشاورية تعقدها الوفود المشاركة في مسارات التفاوض، ويعقدها وزراء خارجية تلك الدول بصورة دورية في إثر كل جولة مفاوضات، لم تتمكن هذه الطريقة من سد الثغرات ومعالجة الخلل. وهكذا كانت المفاجآت في الجانب العربي تترى، من هذا الوفد المفاوض أو ذاك، بخاصة بعد أن انفرد كل مفاوض عربي بمساره.

إن ما جرى في كمب ديفيد، حينما نجح المفاوض الاسرائيلي، في نهاية المطاف، في أن يجعل نتائج المؤتمر تصب في ساقية الحل الجزئي المنفرد، قد تكرر بعد أربعة عشر عاماً في مدريد، فتعددت السواقي بعدد الأطراف العربية.

سابعاً: النكوص في الالتزام

سلك المفاوض الاسرائيلي منهاجاً براغماتياً صرفاً، إذ تخلى عن المبادئ والسلوكيات المعروفة في العلاقات الدولية والقانون الدولي. وحينما كان الأمر يتطلب من هذا المفاوض، أن ينكص عن أمر التزم

به، أو تعهد أمضاه، أو إعلان أو تصريح أدلى به، وسواء كان ذلك في مؤتمر دولي، أو منبر عام، أو لجان تفاوضية، أو غير ذلك من مظاهر العلاقات الدولية الثنائية والجماعية، لم يكن ذلك المفاوض يتردد في أن ينكص أو يخادع أو ينسحب أو يطوي إمضاء أو يغير تفسيراً أو ينكر قولاً أو يتجاهل مبادئ وأعرافاً أقرها القانون الدولي أو أصبحت قواعد آمرة في العلاقات الدولية. وثمة أمثلة كثيرة على هذا المنهاج الذي تميز به المفاوض الاسرائيلي. وسنكتفي بالاشارة إلى بعض الوقائع كنماذج معبرة.

حينما تقدمت إسرائيل بطلب الانتساب إلى الأمم المتحدة، رفض مجلس الأمن (١٧/١٢/١٩٤٨) الطلب. وعبرت أكثرية الدول الأعضاء في المجلس عن أن سبيل إسرائيل إلى نوال العضوية هو تطبيقها قرارات الجمعية العامة (التقسيم والعودة). وفي مواجهة هذا الموقف قبلت إسرائيل - مناورة منها وخداعاً - بحدود التقسيم وبعودة اللاجئين وتعويض الذين لا يرغبون في العودة، وبوضع نظام دولي للقدس. وحتى تفتح إسرائيل لنفسها طريق العضوية، وقعت بإشراف لجنة التوفيق الدولية في لوزان (سويسرا) مع الدول العربية على اتفاقية تكرس حدود قرار التقسيم. وحينما طالبت لجنة التوفيق إسرائيل بتنفيذ الاتفاقية وذلك مباشرة بعد قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، طلبت إسرائيل اعتبار الحدود الدولية لفلسطين الواقعة تحت الانتداب حدوداً لإسرائيل، أي أنها طلبت ضم الضفة الغربية وقطاع غزة والجليل إليها، وجعل القدس القديمة (العربية) فقط منطقة دولية، ومد حدود إسرائيل لتشمل منابع نهر الليطاني في لبنان.

وهكذا، وفي غضون يومين فقط، خدعت إسرائيل الأمم المتحدة، ونكصت عمّا التزمت به، واستولت على ما اعترفت أنه ليس

من حقها، وطالبت بما ليس لها.

وفي اتفاقيات الهدنة التي عقدت في أوائل العام ١٩٤٩ بين إسرائيل وكل من مصر وسورية والأردن ولبنان، حدث في الاتفاقية بين مصر وإسرائيل (١٩٤٩/٢/٢٤)، أن اتفق الطرفان، بإشراف الوسيط الدولي رالف بانش، على أن يخصص البند الأول من جدول الأعمال لقوات الفالوجا المصرية، وأن يتم التوقيع على اتفاق خاص بكل بند على حدة وبالتتابع. وهكذا جرى التوقيع على الاتفاق الخاص بالفالوجا نظراً إلى طابع السرعة في حل مشكلة القوات المحاصرة فيها. وحينما شعر الطرف الاسرائيلي بأن حل هذه المشكلة دون ربطها ببقية البنود سيفقده مكاسب يمكن أن يساوم عليها، نكص عن التزامه وتوقيعه، وأبلغ الوسيط الدولي أن الحكومة الاسرائيلية قررت إيقاف تنفيذ الاتفاق حتى تتم تسوية سائر المشكلات الأخرى[٦٨].

وبعد حرب ١٩٧٣، بادرت إدارة الرئيس كارتر إلى إحياء مؤتمر جنيف، فاستقبلت الرئيس المصري أنور السادات، ثم رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن (١٩ ـ ١٩٧٧/٧/٢٠). وعرض الرئيس كارتر أن غرضه تسوية شاملة وليس سلاماً منفصلاً بين مصر وإسرائيل، على أساس مبادلة الأراضي بالسلام، وبطريقة التفاوض المباشر بين الأطراف. وأبدى بيغن استعداد إسرائيل للتفاوض، على أن لا يكون الانسحاب إلى خطوط ١٩٦٧، وأن يكون هناك استمرار وجود أمني لإسرائيل وراء حدودها حيثما تدعو الضرورة إلى ذلك. ورفض أي مفهوم لدولة أو كيان أو وطن فلسطيني في الضفة الغربية. وطلب أن

---

(٦٨) شكيب، اللواء ابراهيم: حرب فلسطين ١٩٤٨، الزهراء للاعلام العربي، القاهرة ١٩٨٦، ص ٤٠٩.

تكون المشاركة في اللجان ثنائية، بين إسرائيل وكل طرف عربي، ولا وجود لأي وسيط أميركي أو سوفييتي. ولا قبول قط لوفد عربي موحد. وأصر بيغن على أن القرار ٢٤٢ «لا يتضمن أي التزام إسرائيلي مسبق، مثل الانسحاب من الأراضي المحتلة»(٦٩). وبعد أن وافق بيغن في لقائه مع كارتر على مبدأ ان يكون الانسحاب بدون استثناء لجبهة من الجبهات، عاد في اليوم التالي فكلف سفيره أن يبلغ فانس رسالة محددة. وقد عبر فانس عن ذلك بقوله «أن السفير أبلغني أن بيغن عندما وافق على المبدأ الخاص بالانسحاب من الأراضي المحتلة لم يقصد أن تعني موافقته الانسحاب على الجبهات جميعاً... وقال (أي السفير) أن بيغن يخطط للسعي إلى حل للضفة الغربية خلاف الانسحاب. وكنت شديد الغضب لما اعتبرته تراجعاً عن اتفاق توصلنا إليه»(٧٠).

ثم جاء موشي ديان إلى واشنطن (١٦/٢/١٩٧٨) في المرحلة التمهيدية لمؤتمر كمب ديڤيد، وعرض عليه الرئيس كارتر خطة من «تسع نقاط»، وفيها «الانسحاب الاسرائيلي إلى حدود ١٩٦٧ مع تغييرات طفيفة». وقد أجاب ديان «لا يمكن أبداً أن تكون هناك مفاوضات إذا كان مطلوباً من إسرائيل أن توافق سلفاً على الانسحاب وحق تقرير المصير». وقال «إن موقف حكومة بيغن هو أن القرار ٢٤٢ يتطلب فقط الانسحاب من أراضٍ، لا تشمل بالضرورة الضفة الغربية وغزة». ويقول فانس «لقد كانَ هذا نفياً للموقف الاسرائيلي الرسمي الذي يرجع إلى العام ١٩٦٨ والقائل بأن القرار ٢٤٢ يتطلب

---

(٦٩) فانس، الحلقة ٤.

(٧٠) فانس، الحلقة ٤.

الانسحاب على الجبهات جميعاً. وقد تعهد بيغن نفسه في حزيران/يونيه ١٩٧٨ بالوفاء بالتزامات الحكومات السابقة»[٧١].

وحينما كانت المفاوضات ناشطة في واشنطن بين الوفدين المصري والاسرائيلي (١٢/١٠/١٩٧٨ ـ ٢٥/٣/١٩٧٩) لصياغة مشروع معاهدة السلام، أعلن بيغن خططاً لتوسيع مستوطنات الضفة. وحينما أعرب فانس عن أسفه لهذا السلوك، احتج بيغن على أسف فانس، الذي يصف بيغن بأنه كان «منتهكاً بذلك ما التزم به في كمب ديفيد»[٧٢].

وفي إطار المفاوضات ذاتها، أصر الوفد المصري على ضرورة الربط بين تنفيذ أحكام المعاهدة وبين التقدم في الترتيبات الخاصة بالضفة والقطاع. كما طلب النص في صلب المعاهدة على الربط بينها وبين التسوية الشاملة. وفي مقابل ذلك أصر الوفد الاسرائيلي على تحديد العلاقة بين معاهدة السلام هذه ومعاهدات مصر واتفاقياتها الأخرى مع الدول العربية، بحيث تعلو أحكام معاهدة السلام على ما سواها. وحينما استجاب الوفد المصري لهذا الطلب، وافق المفاوض الاسرائيلي على إدخال صيغة في مقدمة المعاهدة ـ وليس في صلبها ـ تعبر عن استمرار التزام الدولتين بتسوية شاملة.

وفي مؤتمر مدريد، استطاع المفاوض الاسرائيلي أن يتجاوز أحد الأسس التي قام عليها المؤتمر، وهو أن تسوية قضية فلسطين تتم في مرحلتين: انتقالية ونهائية. فقد تضمن الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي (١٣/٩/١٩٩٣) «مرحلة تمهيدية» داخل المرحلة الانتقالية[٧٣]. وفي

(٧١) فانس، الحلقة ٨.

(٧٢) فانس، الحلقة ١٣.

حين كان المفاوض الفلسطيني يناضل في مشروعه الذي قدمه في المفاوضات الثنائية في واشنطن، من أجل الربط بين المرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية، وضرورة مناقشة القضايا التي تنتمي للمرحلة النهائية، وأن ينطبق القرار ٢٤٢ على المرحلة الانتقالية كمثل انطباقه على المرحلة النهائية، رفض المفاوض الاسرائيلي هذه المطالب في المفاوضات السرية في أوسلو. «ويحمل ذلك ـ في إطار غياب مفهوم القوة المحتلة والأراضي المحتلة ـ معنى القبول بالاحتلال لمدى زمني معين والتراضي مع قوة الاحتلال بشكل تعاقدي ثنائي دون مرجعية قانونية»[٧٤].

رفض المفاوض الاسرائيلي أيضاً أن يضمن الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي أي مفهوم من المفاهيم المستقرة في القانون الدولي، مثل: حق تقرير المصير، السيادة،الاحتلال، القوة المحتلة. فلم يشر إلى أي منها، واكتفى بالاشارة إلى «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة» في إطار المادة الخاصة بالانتخابات[٧٥]. إن تجنب المفاوض الاسرائيلي النص على هذه المفاهيم، يبين قصده في تفادي التزامه بأية مرجعية قانونية دولية تفرض على إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة. يضاف إلى ذلك أن تغييب هذه المفاهيم يسمح لإسرائيل بإعادة توزيع قواتها وإعادة نشرها في الأراضي المحتلة بما يحقق أغراضها، ووفق أحكام المادة ١٣ من الاتفاق نفسه[٧٦].

---

(٧٣) كراسات استراتيجية، ص ٩.

(٧٤) المرجع نفسه، ص ١١.

(٧٥) المرجع نفسه، ص ٩.

(٧٦) مجلة **أوراق الشرق الأوسط**، العدد ١٠، اكتوبر ١٩٩٣، وفيه نص الاتفاق.

ولعل تغييب مفهوم «القوة القائمة بالاحتلال» ـ وهو المصطلح السائد في نصوص القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ـ مع طي أية إشارة واضحة إلى مفهوم الانسحاب النهائي من الأراضي المحتلة ـ ولو تدريجياً ـ يعنيان تجاهل المفاوض الاسرائيلي لأساس قانوني دولي وإنساني من شأن التمسك به تعزيز حق الشعب الفلسطيني في التحرر من الاحتلال[٧٧].

ثامناً: اللاأخلاقية

يضع المفاوض الاسرائيلي الهدف الذي يسعى إليه فوق كل اعتبار آخر. وهذه الغائية تبرر له الوسيلة المستخدمة، أياً كان نوعها. وهو بذلك يجرد عملية التفاوض من المعايير الأخلاقية المعترف بها في مجال العلاقات والاتصالات الدولية. وفي الوقت نفسه، يتسم أسلوب المفاوض الاسرائيلي بالمماطلة والتهرب من الوضوح والحسم، كسباً للوقت، وسعياً إلى إحداث عوامل أو وقائع جديدة، وتأثيراً في نفسية المفاوض الآخر، وبخاصة إذا ما أظهر هذا المفاوض رغبته في الوصول إلى نتائج حاسمة وسريعة. ويتعلل المفاوض الاسرائيلي، من أجل المماطلة والتسويف، بالعلل الآتية: (١) عدم وجود اختصاص لدى الطرف الاسرائيلي المفاوض، ويقتضي هذا العودة إلى السلطة المركزية لاستشارتها؛ (٢) الوضع الداخلي الاسرائيلي، وهشاشة الوضع الحكومي، ودقة الظرف؛ (٣) القبول بالتزامات عامة ثم استخدام مناقشة التفصيلات للمماطلة والتعطيل؛ (٤) استغلال الظروف الجديدة في محاولة التحلل من

---

(٧٧) كراسات استراتيجية، ص ١٠.

التزامات سابقة؛ (٥) خلق مشكلات قبل تنفيذ الالتزامات[٧٨].

يستعمل المفاوض الاسرائيلي، من أجل بلوغ أهدافه، أساليب لا أخلاقية، كمثل: (١) تزييف المعنى الأصلي لاتفاقات سابقة يريد المفاوض تعديلها؛ (٢) وتحوير معاني ألفاظ وعبارات تم الاتفاق عليها؛ (٣) واختلاق معان ومفاهيم لم يتفق عليها أصلاً؛ (٤) والكذب والخداع، (٥) والانتقائية في المرجعية الدولية بما يحقق هدفه ويسقط هدف الطرف الآخر.

والأمثلة على ذلك كثيرة، يضيق عنها حجم هذه الدراسة. ونكتفي بالاشارة إلى نماذج من وقائع المفاوضات. وفي مقدمة تلك النماذج المثل الذي كان الدكتور فايز صايغ قد تتبّع منشأه وتطوره وما حمّله المفاوض الصهيوني من تزييف، ذلك هو «الحق التاريخي»[٧٩] الذي تزعمه الصهيونية لنفسها في فلسطين. ففي جميع المفاوضات التي أجرتها الحركة لم تحصل على اعتراف قط بهذا «الحق التاريخي» الذي بقي مزعوماً ولا سند قانونياً له، ولا نص يعترف به من بين جميع النصوص التي فاوضت عليها الحركة. فقد انتهت مفاوضات حاييم وايزمن مع بريطانيا إلى الوعد بـ «وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين» (وعد بلفور ١٩١٧/١١/٢) وذلك بعد أن رفض المفاوض البريطاني ثلاث صيغ قدمها المفاوض الصهيوني وتتضمن «حق الشعب اليهودي بفلسطين».

---

(٧٨) مجموعة باحثين (ندوة): **المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط**، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤. مقالة د. أحمد يوسف أحمد، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٧٩) صايغ، ص ١٣٤.

ولقد كرر المفاوض الصهيوني المحاولة ذاتها عند صياغة صك الانتداب. وقاد الوفد المفاوض حاييم وايزمن، وكان مطلبه الأول «الاعتراف بحقوق اليهود التاريخية والقومية في فلسطين»، غير أن بريطانيا رفضت النص المقترح وأدرجت في صك الانتداب عبارة «الاعتراف بصلة اليهود التاريخية بفلسطين».

وحينما واجه المفاوض الصهيوني لجان التحقيق الانكليزية والبريطانية، كان يزعم أن صك الانتداب اعترف بأن لليهود «حقاً تاريخياً في فلسطين»، وبأن هذا الاعتراف يوجب تفسير عبارة «الوطن القومي» على أنها مرادفة لعبارة «الدولة».

وحينما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم، أوصت بإقامة دولة يهودية، ولكنها لم تبن هذه التوصية على اعتراف دولي بـ «حق» اليهود التاريخي بفلسطين، أو بحق يترتب عليه إنشاء دولة.

وبالرغم من كل هذه الوقائع التاريخية، التي تثبت فشل المفاوض الصهيوني في تثبيت «الحق التاريخي» في صك دولي، أصدر زعماء الصهيونية، إعلان إقامة الدولة (١٤/٥/١٩٤٨)، وجاء فيه أن هرتزل أعلن العام ١٨٩٧ «حق الشعب اليهودي في الانبعاث القومي في أرضه». ويتابع الاعلان بأن «هذا الحق جرى الاعتراف به في وعد بلفور... وجرى توكيده في صك الانتداب... وأن هذا الاعتراف الصادر من الأمم المتحدة بحق الشعب اليهودي في تأسيس دولته لن يطاله أي طعن أو تجريح».

وهكذا زور المفاوض الاسرائيلي صكوكاً دولية، حين استبدل بها عبارات لا تتضمنها وجوباً ولا جوازاً.

في أثناء المفاوضات بين كل من مصر ولبنان والأردن وسورية من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، لعقد اتفاقيات الهدنة (١٩٤٩)، تمسكت إسرائيل بالأراضي التي احتلتها فيما وراء حدود قرار التقسيم، وذلك في الجبهتين مع مصر والأردن، وأصرت على ضم تلك الأراضي إليها بقوة الأمر الواقع (الاحتلال). غير أن هذه الذريعة (الأمر الواقع) انقلبت إلى تمسك المفاوض الاسرائيلي بأحكام قرار التقسيم وحدوده حين تعلق الأمر بالقوات السورية التي كانت تشغل جزءاً من أراضي فلسطين بين بحيرة طبرية والجليل، وهو جزء كان قرار التقسيم ضمه إلى إسرائيل.

وهكذا استطاع المفاوض الاسرائيلي، حين سوّد مبدأ الأمر الواقع في مفاوضاته مع الأطراف العربية، أن يوسع حدود إسرائيل بموجب قرار التقسيم من ٥٥ ٪ من مساحة فلسطين إلى ٧٧ ٪ بواقع الاحتلال.

ولا يتورع المفاوض الاسرائيلي عن اختلاق اتفاقات لم تعقد أصلاً، ثم الادعاء بـ «حقوق» ناشئة عنها. وكمثل على ذلك، نذكر المفاوضات التي أجراها المبعوث الأميركي أريك جونستون لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده. وكانت المفاوضات التي أجراها هذا المبعوث مع إسرائيل والدول العربية المعنية علنية وغير مباشرة. وقد فشلت مساعي جونستون، ولم تنته مباحثاته إلى اتفاق، في حين أعلنت إسرائيل، تكراراً وبصيغ مختلفة ورسمية، أن ثمة «اتفاقاً دولياً» حصل في هذا الشأن، ووزعت المياه بموجبه، فكانت لكل من الفريقين حصة هي «حق» له يتصرف بها كما يشاء. ومن المعروف أن مؤتمر القمة العربي الأول (١٣/ ١/ ١٩٦٤) انعقد في القاهرة للرد على هذا «الاتفاق الدولي» الذي لم يحصل قط والذي لم يكن أكثر من اقتراح تقدم به فريق ثالث هو الولايات المتحدة.

وثمة مثل آخر على اختلاق اتفاق من خلال المفاوضة. فقد أعلن رئيس وزراء إسرائيل ليفي أشكول في ربيع ١٩٦٦ ـ وهو موعد انتهاء اتفاقية التعويضات بين ألمانيا وإسرائيل ـ أن مستشار المانيا أديناور ورئيس وزراء إسرائيل بن غوريون اتفقا أثناء اجتماعهما في نيويورك (١٤/٣/١٩٦٠) على أن تقدم المانيا إلى إسرائيل قرضاً مقداره ٥٠٠ مليون دولار، وأن هذا الاتفاق يفرض على المانيا «التزامات» قانونية نافذة. وقد ردت حكومة المانيا بتكذيب قاطع، وهددت بنشر محاضر المفاوضات، إذا اقتضى الأمر[٨٠].

تضمنت اتفاقيات الهدنة العربية ـ الاسرائيلية (١٩٤٩) نصاً يفيد «أن خط حدود الهدنة لا يفسر بأية حال على أنه حدود سياسية أو إقليمية. وقد وضع دون الاخلال بحقوق أو مطالب أو مواقف أي الطرفين من الهدنة، وذلك فيما يتعلق بالتسوية النهائية للمسألة الفلسطينية». والغرض الأساسي من هذا النص هو تعيين الخطوط التي يجب أن لا تتجاوزها القوات المسلحة لكل من الطرفين. وإذا كانت الدول العربية قد استندت إلى هذا النص لمطالبة إسرائيل بالعودة إلى الحدود التي رسمها قرار التقسيم، فإن إسرائيل استغلت النص نفسه في إثر حرب ١٩٦٧، لتعلن أن اتفاقيات الهدنة لم تعد ذات مفعول قانوني، ولتلغي اسهامها في لجان الهدنة المشتركة، ولتعلن أن الحدود التي كانت بين الدول العربية وإسرائيل قبل حرب ١٩٦٧ هي خطوط مؤقتة وليست حدوداً، وأن مفهوم الحدود أصبحت له مرجعية قانونية دولية أخرى، هي قرار مجلس الأمن ٢٤٢، وحسب التفسير الاسرائيلي له.

(٨٠) صايغ، ص ١٥٧ ـ ١٦١.

وعلى أساس القرار ٢٤٢ دعت إسرائيل الدول العربية إلى التفاوض المباشر، على قاعدة «أن كل شيء قابل للتفاوض، ولا يحق لأي طرف أن يضع شروطاً مسبقة للتفاوض»[٨١]. وقد أعلن هذه القاعدة مناحيم بيغن في خطاب الرد على خطاب الرئيس السادات في الكنيست يوم ١٩/١١/١٩٧٧. غير أن إسرائيل قيدت العملية السلمية، بدءاً من كمب ديڤيد وانتهاء بمدريد، بمجموعة من «الشروط المسبقة» فرضتها على الولايات المتحدة، التي قبلتها ونظمت عملية التفاوض على أساسها وفي ضوئها.

وفي حين وعد الرئيس السادات إسرائيل أثناء زيارته القدس بأن تكون حرب ١٩٧٣ هي آخر الحروب بين مصر وإسرائيل، لم يعلن بيغن التزاماً مقابلاً ومماثلاً، وكل ما التزمه هو استمرار التفاوض إلى أجل غير محدود، ما يتيح له الوقت لدعم مركزه في الأراضي المحتلة، احتلالاً واستيطاناً.

اجتمع كارتر وبيغن في البيت الأبيض يوم ١٦/١٢/١٩٧٧. وعرض بيغن خطتين للسلام، إحداهما تخص سيناء، والثانية تتعلق بالحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة والقطاع. «وألح بيغن وزملاؤه بشدة على الوصول إلى مصادقة أميركية على هذه الاقتراحات. وتدخل نائب الرئيس مونديل بالقول ان غرض محادثاتنا ليس هو الاتفاق على خطة ولا أن نتفاوض. وأكد مونديل على أننا أصدقاء نتشاور معاً. ولسنا أطرافاً نتفاوض على نص. وكان تدخل مونديل مهماً، لأن بيغن ادعى فيما بعد أن الرئيس صادق على مقترحاته»[٨٢]. وحينما

---

(٨١) كامل، ص ٥٥.

(٨٢) فانس، الحلقة ٧.

التقى فانس مع بيغن في القدس (١٧/١/١٩٧٨)، أشار بيغن إلى مصادقة كارتر على مقترحاته «وتبادلنا، بيغن وأنا، مشادة حادة ومؤلمة حول ما قاله كارتر في كانون الأول/ديسمبر»[٨٣].

واتبع بيغن ذلك بكذبة أخرى. ففي إثر تصريح فانس (١٠/٢/١٩٧٨) بشأن عدم شرعية المستوطنات الاسرائيلية في سيناء، رد بيغن بأن الرئيس كارتر لم يعترض (في اجتماع ١٦/١٢/١٩٧٧) على المستوطنات، ما اضطر البيت الأبيض إلى إصدار تصريح ينفي فيه «تفسير بيغن. وكرر الموقف الأميركي المعروف والقائل بأن المستوطنات الاسرائيلية تتعارض مع القانون الدولي»[٨٤].

لم يتردد بيغن في استخدام الخداع وسيلة للتهرب من الالتزامات. فبعد أن اتفق كارتر وفانس مع بيغن في مؤتمر كمب ديفيد على وقف نشاط الاستيطان الاسرائيلي في الضفة والقطاع إلى أن تنتهي المفاوضات على الحكم الذاتي الفلسطيني، وعلى أن يسجل هذا التفاوض في رسالة جانبية يوجهها بيغن إلى كارتر، تلقى بيغن صيغة الرسالة من الوفد الأميركي ليوقع عليها ويردها إلى كارتر. فما كان من بيغن إلا أن أعاد كتابة الرسالة وعدل نصها وقصر وقف الاستيطان على زمن التفاوض على المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية (أي ٣ أشهر فقط). ولم يجد كارتر وفانس ما يفعلانه لإجبار بيغن على توقيع الرسالة الأصلية، لأن الرؤساء الثلاثة كانوا قد وقعوا على اتفاقيتي كمب ديفيد[٨٥].

---

(٨٣) فانس، الحلقة ٨.

(٨٤) فانس، الحلقة ٨.

(٨٥) فانس، الحلقة ١٢.

وقبل أن تجتمع اللجنة السياسية المصرية ـ الاسرائيلية في القدس (١٦/ ١/ ١٩٧٨) تتالت الأنباء عن إنشاء مستوطنات إسرائيلية جديدة في سيناء. وقد كانت هذه المستوطنات خداعية، إذ اعترف وزير الدفاع عازر وايزمن بأن إسرائيل ستجعل من هذه المستوطنات الخداعية سبيلاً للمساومة، «فتستطيع إسرائيل أن تظهر بمظهر الكريم وتتنازل عن هذه المستعمرات الجديدة مقابل الحق في الاحتفاظ بالمستوطنات القديمة القائمة». وقد اقتبس وزير الخارجية المصري هذا النص من كتاب وايزمن «معركة السلام»[(٨٦)].

أعلن بيغن في كمب ديڤيد أنه لن يتخلى عن المستوطنات الاسرائيلية في سيناء بأي حال، لأنها تشكل حزام أمن يحمي إسرائيل. وأنه يمكن التوصل إلى الصيغة المناسبة «للإبقاء على تلك المستوطنات» بشكل لا يتعارض إطلاقاً مع السيادة المصرية على سيناء التي ستعود كاملة إلى مصر[(٨٧)]. وكانت هذه المحاولة مثالاً على تزوير أحد أكثر المفاهيم السائدة والمعروفة والمعرّفة في القانون الدولي. لهذا اضطر المفاوض الاسرائيلي إلى التراجع عن هذه المساومة وقبل بانسحاب مستوطناته ومستوطنيه مع قواته من سيناء.

كانت التجربة الاسرائيلية في لبنان (١٩٨٢ ـ ١٩٨٥) تجربة صعبة ومرّة في آن، سواء في عملية الغزو (٦/ ٦/ ١٩٨٢) أو عملية الانسحاب التي وقعت تحت ضربات المقاومة الوطنية اللبنانية، أو عملية التفاوض التي بدأت في ٢٨/ ١٠/ ١٩٨٢ وأثمرت عقد معاهدة (١٧/ ٥/ ١٩٨٣) انتهت إلى الإجهاض.

---

(٨٦) كامل، ص ٨٩.

(٨٧) كامل، ص ٥٠٢.

كان الهدف الاستراتيجي للغزو الاسرائيلي هو عقد معاهدة سلام مع لبنان، تؤدي، من بين ما تؤدي إليه، إلى «انسحاب جميع القوات الغريبة من لبنان»، وذلك حسب قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي في ١٠/ ١٠/ ١٩٨٢. ويعني هذا خروج جميع المقاتلين الفلسطينيين من لبنان، ثم الانسحاب الكامل للجيش السوري من لبنان بتزامن مع انسحاب الجيش الاسرائيلي.

هدف المفاوض الاسرائيلي إلى استفراد لبنان في عقد معاهدة للسلام في ظل احتلال جزء كبير من أراضيه. ولكن هذا المفاوض فشل في مسعاه، وأخطأ الحساب، بالرغم من أن الولايات المتحدة كانت الوسيط الذي اشترك في جميع مراحل عملية التفاوض. لقد طوت الحكومة اللبنانية المعاهدة دون أن تبرمها. وخرجت إسرائيل من لبنان بعد أن كرست احتلالها لجنوبه، رافضة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) القاضي بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي اللبنانية.

رفضت إسرائيل أثناء التفاوض بشأن معاهدة ١٩٨٣ أن تقبل القرار ٤٢٥ كمرجع قانوني يحكم عملية التفاوض. وعلى هذا فقد تم التفاوض خارج إطار هذا القرار. وفي مقابل إصرار لبنان على اعتبار اتفاقية الهدنة المشتركة (١٩٤٩) بين لبنان وإسرائيل قائمة ونافذة، ترى إسرائيل أن هذه الاتفاقية قد سقطت في حرب ١٩٦٧، بالرغم من أن لبنان لم يشترك في تلك الحرب، ولم تحتل إسرائيل أي جزء من أراضيه خلالها.

وإذ يتجاهل المفاوض الاسرائيلي القرار ٤٢٥ واتفاقية الهدنة مع لبنان، فإنه يهدف إلى أن يكرس الوضع الاحتلالي القائم، وإبقاء الخيارات مفتوحة أمامه. وهذا ما يفسر جوهر الموقف الاسرائيلي

التفاوضي أثناء صياغة مشروع المعاهدة. فقد ارتكز ذلك الموقف على ثلاث دعائم: انفتاح لبنان للتطبيع مع إسرائيل، والتفاوض على أساس مبدأ الأرض مقابل المياه، وتزامن الانسحاب الاسرائيلي مع الانسحاب السوري، انتهاكاً للقرار ٤٢٥ الذي يطلب من إسرائيل سحب قواتها من الأراضي اللبنانية بدون قيد أو شرط، في حين أن الوجود العسكري السوري قائم على أساس طلب الحكومة اللبنانية ورضاها ووفق أحكام اتفاق الطائف.

وثمة ظاهرة هامة في سلوكية المفاوض الاسرائيلي، استطاعت أن تجسد ذاتها في الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي (١٩٩٣)، حين تضمن ذلك الاتفاق مجموعة كبيرة من التسويفات والتأجيلات، فجاء شبيهاً بجدول أعمال للتفاوض، أكثر منه اتفاقاً يقيم حالة جديدة تحكمها قواعد وأحكام جديدة. ويصدق عليه القول الذي وصفه بأن كل بند من بنود الاتفاق يحتاج إلى اتفاق جديد. ويرى أحد الباحثين الأميركيين أن أحد أغراض المفاوض الاسرائيلي أن ينقل إلى الجانب الفلسطيني جميع المشكلات التي يمكن أن تسبب إحراجاً للحكومة الاسرائيلية. ومن هنا نرى ذلك التراكم في المشكلات المؤجلة والمعقدة إلى المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني، والتي عمرها خمس سنوات، وتحميلها ما قد لا تستطيع تحمّله[٨٨].

---

(٨٨) Jan S. *lustick:* «Israel's Negotiating Stratey: The Constraints and Opportunities of Political Crisis».

ورقة مقدمة إلى ندوة «المفاوضات الراهنة وتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي» التي عقدها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ٢٩ ـ ١٩٩٤/١/٣٠.

هذا الكتاب

يهدف هذا الكتاب إلى استخلاص المعالم الرئيسية للنظرية الاسرائيلية في التفاوض، فيحللها بأكبر قدرٍ من الايجاز، دون أن يقومها أو يحكم لها أو عليها. ويعتمد في التدليل والبرهان على الاستقراء التاريخي لبعض الأحداث والوقائع.

يبحث الكتاب في بيئة التفاوض، وأسلوب المفاوض الاسرائيلي، والطريقة التي يفضلها في التفاوض، وثوابته التي يتمسك بها، والأرضية التي يتحرك منها في عمله التفاوضي، ومسلكه في تفتيت جبهة الخصم العربي، ونكوصه عن التزام أخذه على نفسه إذا ما دعاه نهجهُ البراغماتي إلى النكوص. وينتهي الكتاب في تسليط الضوء على اللااخلاقية في النهج التفاوضي الاسرائيلي.

مركز الدراسات العربي - الأوروبي
Centre d'Etudes Euro-Arabe
23, rue Washington
75008 Paris
Tel. : 49 53 95 80 Fax : 49 53 02 60